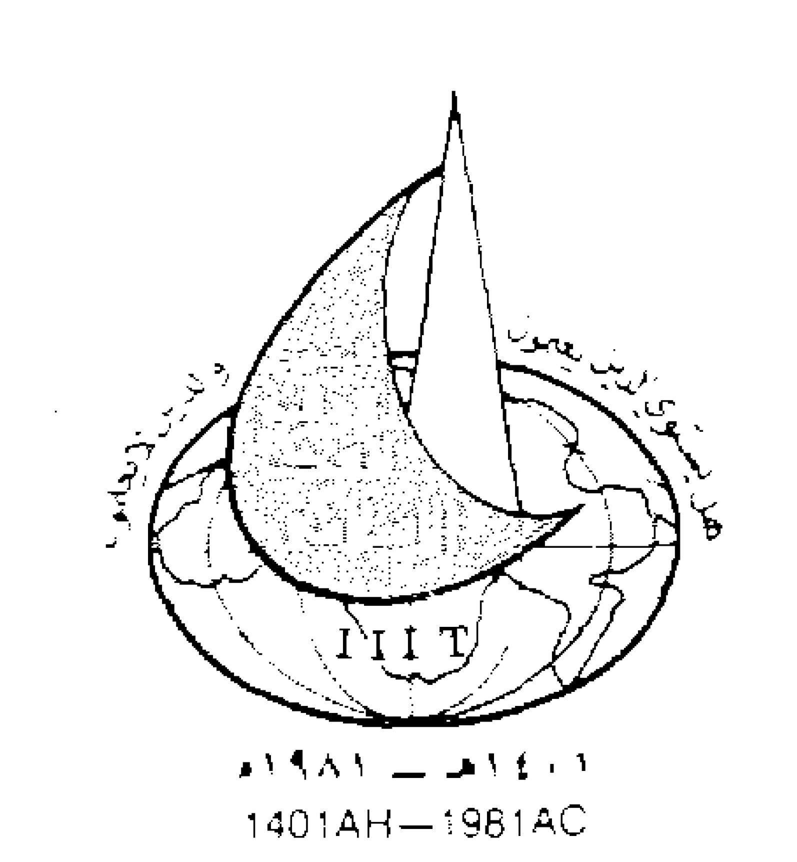


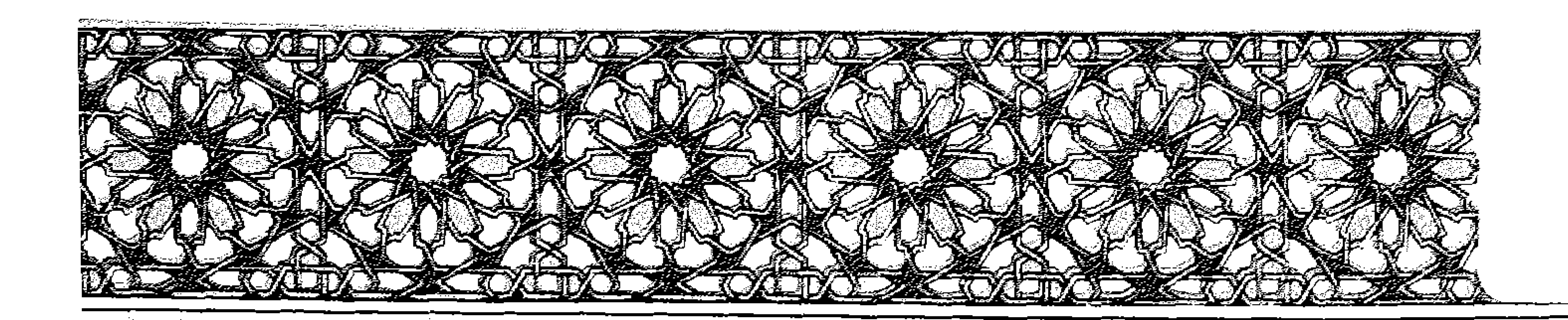
المعهد العالمي للفكر الإسلامي

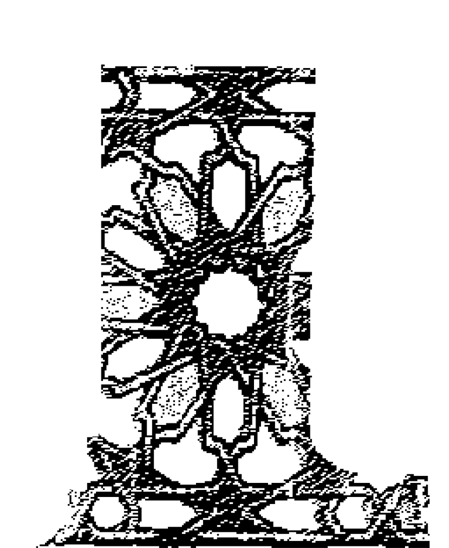




الودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية

محمد جلال سليمان







محمد جلال سليمان

- من مواليد المنصورة ، مصر .
- بكالوريوس ادارة الاعمال ،كلية التجارة ، جامعة المنصورة .
- ماجستير ادارة الاعمال ،كلية التجارة ، جامعة المنصورة .
- مدرس مساعد قسم ادارة الاعمال ،كلية التجارة ،جامعة المنصورة .

المؤلفات المنشورة : -

- دور القيم فى نجاح البنوك الاسلامية .
- الودائع الاستثمارية .

الودائع الاستثمارية
في البنوك الإسلامية

الطبعة الأولى

١٤١٧هـ - ١٩٩٦م

الكتب والدراسات التي يصدرها المعهد
تعبر عن آراء واجتهادات مؤلفيها



١٤٠١هـ - ١٩٨١م
1401 AH—1981 AC

المعهد العالمي للفكر الإسلامي
هيرندن - فرجينيا - الولايات المتحدة الأمريكية

الودائع الاستثمارية

في البنوك الإسلامية

محمد جلال سليمان

المعهد العالمى للفكر الإسلامى
القاهرة
١٤١٧هـ - ١٩٩٦م

(دراسات فى الاقتصاد الإسلامى ؛٢٤)

المعهد العالمى للفكر الإسلامى
٢٦ب – ش الجزيرة الوسطى – الزمالك – القاهرة – ج.م.ع

بيانات الفهرسة أثناء النشر – مكتبة للمعهد بالقاهرة .
سليمان ، محمد جلال .
الودائع الاستثمارية فى البنوك الإسلامية /
محمد جلال سليمان –ط١. – القاهرة : للمعهد العالمى للفكر الإسلامى ، ١٩٩٦ .
٧٦ ص . سم . (دراسات فى الاقتصاد الإسلامى ؛ ٢٤)
يشتمل على إرجاعات ببليوجرافية .
تدمك ٣ – ٣٧ – ٥٢٢٤ – ٩٧٧ .
١– البنوك الإسلامية ٢– الودائع المصرفية
أ– العنوان ب– (السلسلة)

رقم التصنيف ٣٣٢,١ .
رقم الإيداع ١٩٩٦/٧١١٢ .

المحتويات

تصدير

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ، ثم أما بعد ....

فإن هذا المشروع يهدف إلى دراسة صيغ المعاملات المصرفية ، والاستثمارية ، والمالية المستخدمة فى المؤسسات الإسلامية وخاصة فى البنوك وشركات الاستثمار .

ويتمثل نتاج هذا المشروع فى عدد من البحوث التى يغطى كل منها ناحية أو موضوعاً محدداً من الصيغ التى تنظم علاقات هذه المؤسسات سواء أكانت مع غيرها من الأفراد والمؤسسات الأخرى أم فى جانب استخداماتها للأموال المتاحة لها ، أم فى جانب الخدمات الأخرى غير التمويلية التى تقوم بها ، ويقدر مبدئيا أن يصل عدد البحوث المطلوبة إلى حوالى ٤٠ بحثاً تغطى النواحى التالية :

١- فى جانب موارد أموال المؤسسة تخصص عدة أبحاث لرأس المال الفردى والذى يأخذ شكل شركة رأسمالة أو تعاونية أو شرعية وكذلك فى صورة رأس المال المساند .

٢- كما تخصص عدة أبحاث لكل من أنواع الودائع الجارية وحسابات التوفير والودائع الاستثمارية العامة والمخصصة سواء بقطاع أو إقليم مشروع معين ، وتقدر بحوث هذا المجال بخمسة عشر بحثاً .

٣- فى جانب استخدامات المؤسسة للأموال المتاحة لها تخصص عدة بحوث لكل نوع من هذه الاستخدامات سواء فى ذلك مايتم على الصعيد المحلى ، أو مايتم فى السوق الدولية ، وتشتمل صيغ المشاركة والمضاربة والبيع والإيجار بكافة صورها والتى لاداعى لتفصيلها هنا ، وتقدر بحوث هذا المجال بخمسة عشر بحثاً .

وفى جانب الخدمات غير التمويلية التى تقوم بها هذه المؤسسات تخصص أبحاث لكل نوع من أنواع هذه الخدمات مثل إصدار ، وبيع ، وصرف الشيكات السياحية ، وإصدار بطاقات الائتمان ، وصرف العملات الأجنبية ، وتحويل الأموال سواء إلى عملتها أو إلى عملة أخرى ، وإصدار الشيكات المصرفية سواء بالعملة المحلية أوبعملات أخرى ، وإصدار الضمانات المصرفية ، فتح وتبليغ وتثبيت الاعتمادات المستندية ، وشراء وبيع الذهب والفضة والمعادن النفيسة ، وفتح الحسابات الجارية بالمعادن النفيسة، وإصدار شهادات الودائع بها ، وقبول تحصيل سندات الدفع والأوراق التجارية ، وتأسيس الشركات وطرح الأسهم للاكتتاب وتقديم الخدمات الإدراية

للشركات القابضة ، وشراء وبيع وحفظ وتحصيل أرباح الأسهم لحساب العملاء ، وتقديم الاستشارات فيما يتعلق باندماج الشركات أو شرائها ، وإدارة العقارات لحساب العملاء وإدارة الأوقاف وتنفيذ الوصايا ، وقبول الأمانات ، وتأجير الخزائن الحديدية ، وخدمات الخزائن الليلية ، ودراسات الجدوى الاقتصادية ، وتقديم خدمة الاستعلامات التجارية ، والترتيبات التأمينية ، والاستشارات الضريبية ، والخدمات القانونية ، وخطابات التعريف ، وتحصيل القوائم التجارية لصالح العميل ، وأية أنشطة أخرى مما تقوم به البنوك فى مجالات البحث والتدريب والأعمال الاجتماعية والخيرية .

وتجمع بعض هذه الأنشطة وفقا لطبيعتها فى بحوث موحدة ، بحيث لايتجاوز عدد البحوث فى هذا المجال عشرة بحوث .

ويشترط فى كل من البحوث المطلوبة فى هذا المشروع أن تغطى عناصر معينة على وجه التحديد هى :

– وصف للوظيفة الاقتصادية للعقد أو العملية أو النشاط موضوع البحث ، أى للفائدة المستهدفة من كل منها .

– وصف تحليلى للإطار القانونى للعقد أو العملية أو النشاط ، أى للأحكام القانونية الوضعية التى تحكم كلا منها وتنظمها .

– بيان الحكم الشرعى للعقد أو العملية أو النشاط ، فإن كان الحكم الشرعى هو الإباحة بصورة مبدئية –ولكن يشوب العقد أو العملية أو النشاط بعض المخالفات الشرعية الجزئية– فينبغى أن يشتمل البحث بيانا بالتعديلات أو التحفظات المقترح إدخالها لإزالة الاعتراض الشرعى، وكذلك بحث مدى قبول هذه التعديلات للتطبيق من الناحية القانونية الوضعية التى تحكم العملية .

– أما إذا كان الحكم الشرعى هو الحرمة من الناحية المبدئية وتعذر تصحيحها شرعياً بإجراء تعديلات أو تحفظات ، فينبغى أن يشتمل البحث اقتراح البديل المقبول شرعا والذى يؤدى نفس الوظيفة الاقتصادية للعقد أو العملية أو النشاط ، وكذلك بحث مدى قبول هذا البديل للتطبيق من الناحية القانونية الوضعية التى تحكم العملية .

– ينبغى أن يشتمل البحث كذلك على نموذج أو نماذج لصيغة العقد البديل المقترح كما فى البند السابق أعلاه أو التعديل المقترح كما فى البند الذى يسبقه ، مع توضيح إجمالى للإطار القانونى الوضعى المقبول شرعاً ، مع الإحالة إلى رقم القانون ورقم المادة ما أمكن ، كما يوضح

تفصيلا الأحكام الشرعية ، مع بيان الدليل الشرعى والمرجع الفقهى موضحا بالطبعة والجزء والصفحة .

-ونظرا لتعذر القيام بهذه البحوث بصورة شاملة لجميع المؤسسات المصرفية والاستثمارية والمالية والإسلامية فى جميع البلاد فيكتفى بإجراء البحوث بصورة مقارنة على أساس انتقائى لدولتين أو ثلاث أو أربع ، ويراعى فى اختيارها أن يكون إطارها القانونى ممثلا لنموذج معين من العقد أو العملية أو النشاط موضوع البحث .

ويراعى فى اختيار هؤلاء الأفراد التخصصات المصرفية والقانونية والشرعية

– واتبع المعهد العالمى للفكر الإسلامى منهجاً ، حرص فيه على خروج الأبحاث بشكل علمى جيد ، فتم تشكيل لجنة ضمت فى عناصرها أساتذة من الجامعات فى مختلف التخصصات الاقتصادية والمحاسبية والإدارية والشرعية ، بجانب عدد من الخبراء المصرفيين فى المصارف الإسلامية، وذلك لمناقشة مخططات الأبحاث المقدمة من الباحثين وتقديم الاقتراحات العلمية الدقيقة لهم ؛ حتى تخرج البحوث فى النهاية متضمنة الجوانب النظرية والتطبيقية للمصارف الإسلامية .

– بعد إتمام هذه الإبحاث ، يعهد بمراجعتها وتحكيمها إلى أشخاص أو هيئة ، وغالبا كان يتم تحكيم البحث من أكثر من شخص .

والبحث الذى بين أيدينا من بحوث سلسلة دراسات فى الاقتصاد الإسلامى ، وقد اجتهد الباحث فى أن يخرج بالصورة المشرفة ، وأملنا أن ينتفع الباحثون بهذه الدراسات فى مجال الاقتصاد الإسلامى ، وأن يساهم هذا البحث فى دعم مسيرة للصارف الإسلامية ودعم خطواتها الجادة فى بناء الاقتصاد الإسلامى والسعى دوما نحو الرقى والتقدم للأمة الإسلامية ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

أ . د. على جمعه محمد

المستشار الأكاديمى

للمعهد العالمى للفكر الإسلامى

(مكتب القاهرة)

المقدمة

تمهيد :

تعتبر البنوك الإسلامية منظمات مصرفية إسلامية تعمل على تجميع وتوظيف الأموال في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم مجتمع التكافل الإسلامي ، وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي الصحيح ، وتهدف إلي بناء الفرد والمجتمع المسلم ، وتصبح مسئوليتها في المجتمع ذات أهمية كبيرة ، ويصير التفاعل والتكيف بينها وبين المجتمع بالغ الضرورة .

ولعل من أهم الأنشطة الرئيسية للبنوك الإسلامية تعبئة وجذب المدخرات من الأفراد من خلال أنظمة الودائع التي تتفق مع الضوابط الإسلامية(١) .

والوديعة في العرف المصرفي هي اتفاق يدفع المودع بمقتضاه مبلغاً من النقود للبنك بوسيلة من وسائل الدفع المختلفة ، وينبني على ذلك خلق وديعة تحت الطلب أولأجل يحدد بالاتفاق بين الطرفين ، وينشأ عن تلك الوديعة التزام مصرفي بدفع مبلغ معين من وحدات النقود القانونية للمودع أو لأمره لدي الطلب أو حيثما يحل الاجل(٢) .

ويعتبر عقد الوديعة من عقود الإذعان . ذلك لأن البنك هو الذي ينفرد دائما بتحديد شروط هذا العقد مقدما ، وليس للعميل حق مناقشتها فعليه أما قبولها كلية أو رفضها كما يشاء(٣)، وبناء علي ذلك فإن البنك يترتب عليه قانونا بموجب عقد الوديعة ثلاثة التزامات وهي(٤) :-

١- تسلم الشيء للمودع . بمعني نقل الشيء للمودع من يد مالكه إلي يد البنك .

٢-حفظ الشيء للمودع . ولا يكون البنك مسئولا إذا هلك الشيء المودع بسبب خارجي لايد له فيه ، بل يكون هلاكه علي صاحبه .

---

(١) عبد الحميد عبد الفتاح المغربي ، تقييم المسئولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية في ج.م.ع رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، ١٩٩٠، ص٦ .

(٢) الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية ، الجزء الخامس ، الجزء الشرعي ، المجلد الأول الأصول الشرعية والأعمال المصرفية في الإسلام ، الطبعة الأولي ، ١٩٨٢، ص١٢٢

(٣) المرجع السابق ، ص١٢٢.

(٤) د.غريب الجمال ، المصارف والأعمال المصرفية في الشريعة الإسلامية والقانون ، دار الشروق ومؤسسة الرسالة ، بيروت، (بدون تاريخ) ص٥٥ .

٣- رد الشيء المودع . ويشمل الرد الشيء المودع وما قد يترتب عليه من ثمار أو عوائد أو يلتزم برد مثلها من نفس النوع . وهو الغالب لدي المصارف بصفة عامة . وركن عقد الوديعة هو الإيجاب والقبول، وشروطه هي أن يكون كل من المودع والمودع عنده عاقلا وإثبات اليد علي الشيء المودع . وحكمه وجوب الحفظ(١).

والودائع النقدية في البنوك لا تدخل ضمن إطار عقد الوديعة في الفقه الإسلامي لأن أصحاب الودائع يأذنون للبنوك في استعمالها ، وبالتالي فانها لا تبقي محفوظة في البنك بعينها بل تهلك باستعمالها له ، ويلتزم برد مثلها .

والوديعة إذا كانت مأذوناً باستعمالها تصبح عارية استعمالاً إذا كان الشيء غير قابل للاستهلاك ، أما إذا كان الشيء قابلاً للاستهلاك -كما في الودائع النقدية فإن العارية تصبح قرضا، ومن هذا يتضح ان الودائع النقدية المصرفية تعتبر في نظر الفقه الإسلامي قروضا لأن الاعتداد في الشرع الإسلامي إنما يكون بالمقاصد والمعاني وليس بالألفاظ .

وبناء علي ما سبق فإن الوديعة الاستثمارية تماثل القرض من حيث أن البنك له الحرية التامة في استعمالها كيفما شاء ، وأنه يضمن هذه الوديعة إذا هلكت وفي المقابل فإنها تختلف عن المضاربة لأن شروطها لا تنطبق عليها .

وليس هناك من سبيل لجعل عوائد الودائع الاستثمارية حلالاً شرعاً سوي أن يشارك صاحب المال في الاستثمار متحملا نتيجته غنما كانت أو غرماً ، وأن يكون الاتفاق بينه وبين البنك قائما علي أساس أن لا يضمن البنك الوديعة ، وأن يرتبط العائد بنتيجة الاستثمار. وفي هذه الحالة تكون الوديعة من قبيل عقد المضاربة الجائز شرعاً(٢) .

أهمية البحث :

تنبع أهمية هذا البحث من أهمية الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية باعتبارها تشكل غالبية الودائع حيث تمثل نسبة ٩٥٪ من إجمالي الودائع لدي بنك فيصل الإسلامي المصري في المتوسط، ونسبة ٩٠٪ في المتوسط من إجمالي الودائع لدي للمصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية (وهو ما سيرد ذكره تفصيلا فيما بعد) كما ان الودائع الاستثمارية تشكل نسبة كبيرة من إجمالي الموارد لدي كل من البنكين .

---

(١) جهاد عبد الله حسين أبو عويمر ، الترشيد الشرعي للبنوك القائمة ، من مطبوعات الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، ١٩٨٦، ص٢٢٣ .

(٢) المرجع السابق ، ص٢٣٠ .

كما تنبع أهمية هذا البحث أيضا من أن الودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية تخدم إدارة البنك بدرجة كبيرة في رسم السياسة الملائمة للتوظيف ، فدراسة أنواع الودائع والمقارنة بين اتجاهاتها وتحليل توزيعاتها المختلفة حسب قطاعات الأعمال وقطاعات النشاط الاقتصادي تفيد بدرجة كبيرة في تصميم إطار متكامل لمحفظة البنك الاستثمارية يتمشى مع هيكل الودائع .

وجدول رقم (١) يوضح الأهمية النسبية للودائع الاستثمارية مقارنة بإجمالي الموارد لدي كل من بنك فيصل ، والمصرف الإسلامي الدولي .

جدول رقم (١)

الأهمية النسبية للودائع الاستثمارية مقارنة بإجمالي الموارد

لدي بنك فيصل المصري ، والمصرف الإسلامي خلال الفترة من ٩١/٨٢

السنة	نسبة الودائع الاستثمارية إلى إجمالى الموارد فى بنك فيصل	نسبة الودائع الاستثمارية إلى إجمالى الموارد المصرف الإسلامى
٨٢	٧٥,٧٪	٦١,٦٪
٨٣	٧٧,٤٪	٦٥,٧٪
٨٤	٨٠,١٪	٦٣,١٪
٨٥	٧٤,٨٪	٦٠,٠٪
٨٦	٧٠,٠٪	٥١,٢٪
٨٧	٧٦,٦٪	٥٣,٥٪
٨٨	٨١,٠٪	٦٠,٢٪
٨٩	٧٩,٨٪	٣٧,٨٪
٩٠	٨١,٠٪	٤٠,٢٪
٩١	٨٠,٢٪	٤١,٧٪
	٧٨٪	٥٤٪

المصدر : من إعداد الباحث استنادا إلي التقارير السنوية للبنوك الإسلامية .

ويلاحظ من جدول رقم (١) أن الودائع الاستثمارية في بنك فيصل تتراوح نسبتها بين ٧٠٪ من إجمالى موارد البنك كحد أدنى ، ٨١ ٪ كحد أقصى وفي المصرف تتراوح نسبتها بين ٣٧,٨ ٪ كحد أدني ، ٦٥,٧ ٪ كحد أقصي من إجمالى موارد المصرف .

كما يلاحظ أيضاً ان المتوسط العام للودائع الاستثمارية في بنك فيصل هو ٧٨٪ من إجمالى موارد البنك ، وفي المصرف يبلغ المتوسط العام للودائع الاستثمارية ٥٤٪ من إجمالي موارده .

المبحث الاول

مصادر الأموال في البنوك الإسلامية

أولا : المصـادر الذاتية

ثانيا : المصادر الخارجية

المبحث الأول

مصادر الأموال في البنوك الإسلامية

تعتبر موارد البنك – أي بنك – نقطة الانطلاق الأولي نحو تشكيل سياسة التوظيف به لذلك لابد من دراسة هذه الموارد سواء كانت حالية أو متوقعة حتي يمكن تحديد مدي ملاءمة تلك الموارد لصور التوظيف المختلفة . ونظراً لأن البنك الإسلامي معني بالمشاركة في خطط التنمية ومراعاتها للأولويات الإسلامية سعيا لتحقيق معدلات عائد إسلامي مناسبة . فإن ذلك يلقي عليها مسئولية الاهتمام بنوعية مواردها والعمل علي استقرار نموها حتي تتمكن من تنفيذ خطط التوظيف التي تحقق الأهداف المناط تحقيقها .

وبناء علي ماسبق فإن الباحث يشير بإيجاز إلي المصادر الأساسية للأموال بالبنوك الإسلامية والتي تنقسم إلي مصدرين هما :

أولا : المصادر الذاتية .

ثانيا : المصادر الخارجية .

أولا : المصادر الذاتية :

وهي عبارة عن حقوق الملكية التي تتضمن كل من رأس المال ، الاحتياطيات ، والأرباح المحتجزة . وإن كان البعض يري أن المخصصات أيضا تعتبر أحد مكونات حقوق الملكية . في حين أن البعض الآخر يري أن بند المخصصات تم لتغطية خسائر معينة أو نفقة مؤكدة الدفع مثل الضرائب و لم يتم إنفاقها بعد . لذلك لا تدخل ضمن حقوق الملكية .

ووفقاً لهذا الرأي الأخير فإن المصادر الذاتية سوف تقتصر دراستها فقط علي كل من رأس المال ، الأرباح المحتجزة والاحتياطيات .

(أ) رأس المال : يعد رأس المال بالنسبة للمؤسسات المالية وخاصة البنوك بمثابة تأمين لامتصاص الخسائر المتوقعة والتي يمكن حدوثها في المستقبل ، بالإضافة إلي أنه يمثل المصدر الأساسي للأموال لبدء النشاط ، علاوة علي اعتباره بمثابة الأمان والحماية والثقة بالنسبة للمودعين .

هذا ولايوجد حجم أمثل من رأس المال يمكن تطبيقه في جميع الحالات . إذ يرتبط ذلك بالدور المستهدف لنشاط البنك وبما يسمح له بتغطية مصروفاته وتحقيق عائد مناسب لحملة الأسهم .

(ب) الاحتياطيات : وهي عبارة عن المبالغ التي يتم تجنيبها من أرباح البنك في شكل احتياطي قانوني أو احتياطي عام أو احتياطي خاص بهدف دعم المركز المالي للبنك ، وتتضمن القوانين الأساسية للبنوك قواعد تكوين الاحتياطي القانوني . وعادة ما يقف تكوينه عند بلوغه نسبة معينة من رأس مال البنك . وتقوم البنوك الإسلامية بتكوين الاحتياطيات المختلفة اللازمة لدعم مراكزها المالية ، والمحافظة علي سلامة رأسمالها والمحافظة علي ثبات قيمة ودائعها وموازنة أرباحها[1] .

(ج) الأرباح المحتجزة : هي عبارة عن الأرباح التي يتم احتجازها داخلياً لإعادة استخدامها بعد ذلك لدعم المركز المالي للبنك ، ولا يدرج في هذا البند الأرباح التي تقرر توزيعها و لم تطلب بعد من قبل بعض المساهمين[2] ، واحتفاظ البنك الإسلامي ببعض الأرباح لايتعارض مع احكام الشريعة الإسلامية باعتباره يعمل مضاربا بأموال المودعين ومن ثم يمكنه تجنيب جزءا معينا من الأرباح لمواجهة ما قد يطرأ علي البنك من ظروف غير عادية[3] .

وفيما يلي يعرض الباحث بيانا بتطور حجم الموارد الذاتية بكل من بنك فيصل الإسلامي المصري ، والمصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية .

---

(1) د. شوقي شحاتة ، البنوك الإسلامية ، دار الشروق ، جدة :١٩٧٧، ص٦٥

(2) د. أحمد نبيل عبد الهادي ، النواحي المنهجية والعلمية في إدارة أعمال البنوك التجارية ، القاهرة ، ١٩٨٥، ص١٨٢ .

(3) د.شوقي شحاتة ، البنوك الإسلامية ، مرجع سبق ذكره ، ص٦٥ .

جدول رقم (٢)
تطور الموارد الذاتية لبنك فيصل الإسلامي المصري ومعدل التغير خلال الفترة من ١٩٩٢/٨١ "مليون دولار"

	رأس المال		الاحتياطيات		مشاريع مرحلة		اجمالي الموارد الذاتية		معدل تغير الموارد الذاتية
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	
٨١	٢١,٢	٩٧,٧	,٥	٢,٣			٢١,٧	١٠٠	—
٨٢	٢٩,٨	٨٨,٢	٤,٠	١١,٨			٣٣,٨	١٠٠	٥٥,٨
٨٣	٣٨,٠	٨٩,٠	٤,٧	١١,٠			٤٢,٧	١٠٠	٢٦,٣
٨٤	٤٠,٠	٨٨,٠	٥,٥	١٢,٠			٤٥,٥	١٠٠	٦,٦
٨٥	٤٠,٠	٨٦,٤	٦,٣	١٣,٦			٤٦,٣	١٠٠	١,٨
٨٦	٧٠,٠	٧٢,٥	٢٦,٦	٢٧,٥			٩٦,٦	١٠٠	١٠٨,٦
٨٧	٧٠,٠	٧١,٨	٢٧,٥	٢٨,٢			٩٧,٥	١٠٠	٠,٩
٨٨	٧٠,٠	٦٤,٣	٣٨,٩	٣٥,٧			١٠٨,٩	١٠٠	١١,٧
٨٩	٧٠,٠	٦٤,٣	٣٨,٨	٣٥,٧			١٠٨,٨	١٠٠	٠,٠٩٠
٩٠	٧٠,٠	٦٤,٢	٣٩,٢	٣٥,٨			١٠٩,٢	١٠٠	٠,٣٦
٩١	٧٠,٠	٦٤,٥	٣٨,٥	٣٥,٥			١٠٨,٥	١٠٠	٠,٦٤
٩٢	١٠٠	٧٥,٨	٣١,٩	٢٤,٢			١٣١,٩	١٠٠	٢١,٦

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد علي التقارير المالية للبنك عن فترة الدراسة .

ويلاحظ من البيانات الواردة في جدول رقم (٢) ما يلي :

١- حققت الموارد الذاتية لبنك فيصل المصري زيادة كبيرة خلال فترة الدراسة حيث ارتفعت من ٢١,٧ مليون دولار عام ١٩٨١ إلي ١٣١,٩ مليون دولار عام ١٩٩٢ محققة بذلك معدل ارتفاع قدره ٥٠٨٪عن عام ١٩٨١ .

٢- يمثل رأس المال المصدر الرئيسي لحقوق الملكية حيث إن نسبته تتراوح بين ٦٤,٢ كحد أدني ، ٩٧,٧ ٪ كحد أقصي من إجمالي حقوق الملكية ، وقد ارتفع من ٢١,٢ مليون دولار عام ١٩٨١ إلي ١٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٢ محققا بذلك معدل ارتفاع حوالي ٣٧٢٪ .

٣- يعتمد بنك فيصل علي الاحتياطيات كمصدر لتدعيم حقوق الملكية حيث ارتفع هذا البند من ٠,٥٪ عام ١٩٨١ حتي وصل إلي ٣٥,٨ ٪ عام ١٩٩٠ ثم انخفض بعد ذلك إلي ٢٤,٢٪عام ١٩٩٢ وذلك من إجمالي حقوق الملكية .

٤-لا يعتمد بنك فيصل الإسلامي المصرى على بند الأرباح المحتجزة لتدعيم حقوق الملكية حيث يتم توزيعها بالكامل سنويا رغم أهمية هذا البند لتدعيم المركز المالي للبنك .

٥-يلاحظ من الجدول أيضاً أن اتجاهات الزيادة في الموارد الذاتية للبنك لا تتسم بالاستقرار دائما يغلب عليها طابع التذبذب من عام لآخر . فتتجه إلي النقصان في سنوات ١٩٨٩،١٩٩١. وتميل إلي الزيادة في السنوات الأخري وتتراوح هذه الزيادة بين ٣٦ كحد أدني عام ١٩٩٠ ، ١٠٨,٦٪كحد أقصي عام ١٩٨٦.

وهذا التذبذب من وجهة نظر الباحث أنما ينعكس علي استقرار الخطط الخاصة بالبنك المتعلقة بتوظيف الأموال وتحقيق الأهداف .

أما فيما يتعلق بتطور الموارد الذاتية للمصرف الإسلامي الدولي فان الجدول رقم (٣) التالي يوضح ذلك :-

جدول رقم (٣)
تطور الموارد الذاتية للمصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية ومعدل تغيرها خلال الفترة من ١٩٩١/٨١

	رأس المال		الاحتياطيات		أرباح مرحلة		إجمالي الموارد الذاتية		معدل التغير في إجمالي الموارد الذاتية
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	
٨١	٤,٠٤	٩٦,٠	٠٤.		١٣.	٣,٠	٤,٢١	١٠٠	
٨٢	٤,٦٧	٩٣,٢	١٨.	٣,٦	١٦.	٣,٢	٥,٠١	١٠٠	١٩
٨٣	٧,١٩	٩٠,٢	٧٣.	٩	٠٩.	٨.	٧,٩٧	١٠٠	٥٩
٨٤	٩,٥	٨٧,٢	١,٣٥	١٢,٤	٠٥.	٨.	١٠,٩٠	١٠٠	٣٦٠٨
٨٥	٩,٦٧	٨٥,٨	١,٥٥	١٣,٧	٠٥.	٥.	١١,٢٧	١٠٠	٣,٤
٨٦	٩,٨٥	٨٦,١	١,٥٥	١٢,٥	٠٤.	٤.	١١,٤٤	١٠٠	١,٥
٨٧	٩,٩٦	٨٦,٢	١,٥٥	١٣,٤	٠٥.	٤.	١١,٥٦	١٠٠	١
٨	٧,٢٧	١٠٠	-	-	خسائر	٤,٢٦	٧,٢٧	-	٣٧,١
٨٩	١٣١,١	-	١,٥٥	-	خسائر	١٨,٩	١١٢,٢	-	٣٣٤١,٧
٩٠	١٣٣,٨	-	١,٥٥	-	خسائر	٤,٩٦	١٢٨,٨٤	-	٣,٦*
٩١	١٣٣,٨	٩٨,٩	١,٥	١,١	-	-	١٣٥,٣٠	١٠٠	٢٦,٣**

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد علي التقارير المالية للمصرف عن فترة الدراسة .

ويلاحظ من الأرقام الواردة في الجدول رقم (٣) ما يلي :

١- حققت الموارد الذاتية للمصرف زيادة متواضعة خلال فترة الدراسة مقارنة ببنك فيصل الإسلامي المصري حيث ارتفعت من ٤,٢١ مليون جنيه عام ١٩٨١ حتي وصلت إلي ١٣٥,٣مليون جنيه عام ١٩٩١ . بينما انخفضت الموارد الذاتية عام ١٩٨٨ لتغطية خسائر البنك

---

* صافي الموارد الذاتية من أعوام ٨٨ ، ٨٩ ، ١٩٩٠ بعد خصم مقدار الخسائر .

** في عام ١٩٩١ لم يحقق المصرف أرباح ولكنه بدأ في تغطية خسائره .

في ذلك العام ثم تم زيادتها مرة أخري اعتباراً من عام ١٩٨٩ .

٢- يمثل رأس المال المصدر الأساس لحقوق الملكية في المصرف حيث تتراوح نسبته بين ٨٦,١٪ كحد أدني ، ١٠٠٪ كحد أقصي .

٣- يعتمد المصرف علي بند الاحتياطيات والأرباح المرحلة كمصادر ثانوية لتدعيم المركز المالي يتراوح بند الاحتياطيات بين ١٪ كحد أدني ، ١٣,٧٪كحد أقصي و الأرباح المرحلة بين ٤,٪ ، ٣,٢٪ .

٤- يلاحظ أيضاً من بيانات الجدول أنه بالرغم من زيادة حقوق الملكية إلا أن اتجاهات التغير أخذت شكل هبوط حاد اعتبارا من عام ١٩٨٤ حتي وصلت إلي الخسائر ابتداء من عام ١٩٨٨ حتي عام ١٩٩٠ . وهو الأمر الذي ينعكس سلبا علي سمعة البنك ومركزه المالي في السوق المصرفية وربما يترتب علي ذلك من اتجاهات التوظيف ، وخاصة ما يتعلق بالتوظيف الاستثماري الذي يعتمد بشكل كبير علي الموارد الذاتية .

ثانيا : المصادر الخارجية :

تمثل الودائع أهم موارد البنك علي الإطلاق . كما أنها تعتبر المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك في معظم عمليات التوظيف .

وتنقسم الودائع في البنوك الإسلامية إلي :-

(أ) الودائع الجارية (تحت الطلب): وهي الودائع التي يحق للعميل المودع أن يطلبها في أي وقت سواء نقداً أو عن طريق استعمال الشيكات أو أوامر التحويلات المصرفية لعملاء آخرين. ولا تدفع البنوك عليها أي عوائد لعدم ثبات رصيدها الذي قد يصبح صفـراً في أي لحظة مما لا يعطي المصرف الفرصة لاحتسابه ضمن خطته في الاستثمار .

ولذا تعمد المصارف الإسلامية تشجيعا لأصحاب هذه الودائع إلي عدم احتساب أي مصاريف عليها . بينما المصارف الإسلامية الأخري تمنح أصحاب الحسابات الجارية جوائز من صافي أرباحها يقدرها مجلس الإدارة في حالة تحقيق أرباح مرتفعة[1].

وتمثل الودائع الجارية جانباً كبيراً من موارد البنوك التجارية التقليدية ومن مجموع الودائع بصفة خاصة ، وتتوقف درجة الاستفادة منها في التوظيف على مدي ثباتها النسبي ، حيث يمكن للبنك دراسة سلوك هذه الودائع من حيث معدلات السحب والإيداع خلال فترة معينة حتي

---

(١) عبد السميع المصرى ، المصرف الإسلامي علميا وعمليا ، مكتبة وهبة ، القاهرة :١٩٨٨ ، ص٤١ .

يمكن تقرير مدي ثبات هذا النوع من الودائع . وتقوم بعض البنوك بتصنيف هـذه الودائع إلي ثابتة ومتقلبة حسب سلوكها . ومن ثم تقوم بتوظيف الجزء الثابت منها للاستفادة به في تحقيق عوائد للبنك .

وتمثل الودائع الجارية سنداً هاماً لنشاط البنك وذلك بإتاحة التمويـل قصير الأجـل والاحتياجات التمويلية الطارئة والملحة لذوي الأنشطة الإنتاجية في المجتمع. كمـا تمثل ايضاً عنصراً هاماً مـن عنـاصر السيولة لمشروعات البنك الاستثمارية والتي قد يعوزهـا مـن وقت إلي آخـر احتياجات تمويلية قصيرة الأجل هذا وقد يسمح البنك لأصحـاب الودائع الجارية بـالحصول علي قروض حسنة تتجاوز ارصدتهم الجارية وفقا للشروط التي يقررها مجلس الإدارة ، كمـا يجوز لهـم الانتفاع بخدمات البنك الإسلامي[1] .

واحتفاظ المودع بأرصدة نقدية مملوكة له في شكل حسـابات جارية دائنة ، يكلفه ذلك زكاة مال بنسبة ٢,٥٪ من تلك الأرصدة متي بلغت النصاب المحدد من المال وحال عليها الحول .

(ب) الودائع الادخارية (التوفير) : وهي ودائع تتميز بصغر مبالغها وزيادة عدد المودعـين لذلك تسعى البنوك لاجتذاب فائض مدخرات الأفراد وصغار العملاء مـن خـلال هـذا النـوع مـن الودائع. وتعد علي جانب كبير من الأهمية بالنسبة للبنوك وذلك لإمكانية توظيفها في استخدامات طويلة ومتوسطة الأجل .

وتتميز تلك الودائع بما يلي[2]:-

١- يفوض عادة البنك الإسلامي في استثمارها ، ويضع حداً أدني لـلرصيد للمشـاركة في الأرباح .

٢- يتم فيها الاستثمار علي أساس المضاربة المطلقة من جانب البنك .

(ج) الودائع الاستثمارية : وهي ودائع يضعها أصحابها بقصد الربح والنمـاء لأموالهـم وتنقسم إلي نوعين[3] :-

---

(١) د. إبراهيم الصعيدي ، أنواع الودائع في المصارف الإسلامية ، بحث غير منشور ، دبي ، بنك دبي الإسلامي ، مركز التدريب علي الأعمال المصرفية ، بدون تاريخ ، ص٣-٨ .

(٢) د. إبراهيم الصعيدي ، مرجع سبق ذكره ، ص٣-٨ .

(٣) جاد الرب عبد السميع حسانين ، مفهوم تنظيم العائد وأثره علي سياسات توظيف الاموال في البنوك الإسـلامية ، رسـالة دكتوراة غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، ١٩٩٣، ص١٩٧ .

١- الإيداع علي التفويض : حيث يودع العميل المبلغ فى المصرف عن طريق فتح حساب الاستثمار باسمه ويخول المصرف باستثمارهذا المبلغ في أي من المشروعات التي يراها المصرف مناسبة من الناحية القانونية والشرعية سواء محلياً أو خارجيا . ويكون هذا الحساب لآجال مختلفة . ولا يجوز لصاحب هذه الوديعة أن يقوم بسحبها أو جزء منها قبل نهاية المدة المحددة لذلك . ويأخذ الاستثمار بهذه الوديعة حكم المضاربة الشرعية .

٢- الإيداع بدون تفويض : ويطلق عليه حساب الاستثمار بدون تفويض . وفي هذا النوع من الحساب يختار العميل مشروعا من المشروعات التي يريد أن يستثمر فيها أمواله التي أودعها وله أن يحدد المدة . وفي هذا النوع من الاستثمار يستحق العميل نصيبه من الأرباح في هذا المشروع الذي اختاره فقط ، ويطلق على هذا النوع المضاربة المقيدة .

والودائع الاستثمارية بصفة عامة هي الوعاء الذي يقابله في المصارف التقليدية حسابات الودائع لأجل ، وقد اختلفت شروط هذه الودائع بين المصارف الإسلامية التي ترمي إلي تشجيع هذه الودائع ، لأنها في المصرف الإسلامي تعتبر أهم وعاء يغذي عمليات الاستثمار في المصرف وهو ما سيتم ايضاحه بعد قليل عند التعرض لتطور حجم الموارد الخارجية بالمصارف الإسلامية العاملة في مصر . ويتضمن طلب إيداع الوديعة الاستثمارية عادة النص علي المبلغ ، ومدة بقاء الوديعة ، وتفويض (أو عدم تفويض) ، المصرف في استثمارها في أوجه التوظيف المختلفة التي يمارسها المصرف .

وعادة ما تتنافس المصارف الإسلامية فيما بينها لجذب هذا النوع من الودائع ومن أمثلة ما تلجأ إليه في هذا السبيل قيام أحد المصارف بتقسيم الودائع طرفه إلي نوعين[1]:-

١- ودائع إدخارية استثمارية : وهي تمتاز عن الودائع الاستثمارية العادية بما يلي :

- صغر حدها الأدني عن الودائع العادية .
- إمكانية السحب منها في أي وقت علي ألاّ يقل الرصيد المتبقي بعد السحب عن مبلغ معين .

٢- ودائع الاستثمار : وتمتاز عن ودائع الاستثمار الادخارية بما يلي :

---

(١) عبد السميع المصري ، المصرف الإسلامي علميا وعمليا ، مرجع سبق ذكره ص٣٩-٤٠ .

- احتساب العائد عليها شهرياً

- جواز سحب الوديعة قبل استحقاقها في حالات الضرورة القصوي التي تقدرها إدارة المصرف والودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية عائدها غير محدد ويخضع لما يحققه المصرف من أرباح في نهاية سنته المالية ، أو مركزه المالي نصف أو ربع سنوي .

وتجتهد المصارف الإسلامية دائما في ألاّ تحرم صاحب الوديعة الذي يضطر إلي سحبها أو سحب جزء منها قبل تاريخ استحقاقها من كل العائد ويعرض الباحث ما يلي بيان بتطور أنواع الودائع بالمصارف الإسلامية .

جدول رقم (٤)
الوزن النسبي لأنواع الودائع ببنك فيصل الإسلامي المصري
خلال الفترة من ١٩٨١/١٩٩٢

السنة	أنواع الودائع									
	استثمارية		ادخار		جارية		اجمالى الودائع		معدل التغير فى اجمالى الودائع	معدل التغير فى الودائع الاستثمارية
	ق	٪	ق	٪	ق	٪	ق	٪		
٨١	٤٤٢	٩٤,٢	١,٨	٤.	٢٥,٤	٥,٤	٤٦٩,٢	١٠٠	-	-
٨٢	٧٣٦	٩٢,٨	١,٢	٣.	٥٥,٣	٦,٩	٧٩٢,٥	١٠٠	٪٦٩	٦٦,٥
٨٣	١١٤٨	٩٤,٤	٧.	١.	٨٦,٠	٥,٥	١٢١٦,٧	١٠٠	٥٣,٥	٥٦
٨٤	١٤٧٧,٣	٩٦,٥	-	-	٥٣,٨	٣,٥	١٥٣١,١	١٠٠	٢٥,٨	٢٨,٧
٨٥	١٥٤٩,٤	٩٧,٠	-	-	٤٦,٠	٣,٠	٤٥٩٥,٤	١٠٠	٤,٢	٤,٩
٨٦	١٤٢٦,٢	٩٥,٨	-	-	٦٣,٢	٤,٢	١٤٨٩,٤	١٠٠	٦,٦	٨
٨٧	١٤٥٠	٩٦,٣	-	-	٥٥,٥	٣,٧	١٥٠٥,٥	١٠٠	٨,٧	١,٧
٨٨	١٣٨٥,٨	٩٨,٩	-	-	٤٤,٦	١,١	١٤٣٠,٤	١٠٠	٥	٤,٤
٨٩	١٣٤٤	٩٦,٨	-	-	٤٣,٨	٣,٢	١٣٨٧,٨	١٠٠	٣	٣,١
٩٠	١٤١٥,٦	٩٦,٨	-	-	٤٨,٧	٣,٢	١٥٠٠,٣	١٠٠	٨,١	٨
٩١	١٥٦٥	٩٦,٩	-	-	٥٠,٩	٣,١	١٦١٥,٩	١٠٠	٨,٧	٨٧,٨
٩٢	١٤٦٨,٨	٩٧,٥	-	-	٧٣,٠	٢,٥	١٥٠٥,٨	١٠٠	٦,٨	٦,١

المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على التقارير السنوية لبنك فيصل الإسلامي المصري

وبالنظر إلي بيانات الجدول رقم (٤) يلاحظ مايلي :

١- حقق بند إجمالي الودائع زيادة كبيرة في السنوات الأولي حتي عام ١٩٨٦ويلاحظ أن هذه الزيادة آخذة في التناقص من عام لآخر .

٢- ابتداء من عام ١٩٨٦ لا تأخذ الودائع الإجمالية اتجاها ثابتاً فهي تتناقص تارة وتتزايد تارة أخري بصورة غير منتظمة .

٣- تحتل الودائع الاستثمارية الغالبية العظمي من إجمالي الودائع ببنك فيصل المصري حيث تراوحت تلك النسبة بين ٩٢,٨ ٪ ، ٩٨,٩ ٪ ونظرا لأن الودائع الاستثمارية تعد موارد طويلة الأجل فلا شك ان ذلك سوف يكون له أثره علي سياسة التوظيف بالبنك حيث يجب توظيفها في آجال طويلة .

٤- تعد الودائع الادخارية أقل أنواع الودائع لدي بنك فيصل ويلاحظ بأنها خلال السنوات الأولي تأخذ في التناقص التدريجي ثم اختفت تماما منذ عام ١٩٨٤. وهذا يعكس عدم قدرة بنك فيصل علي المساهمة في تنمية الوعي الادخاري لدي جمهور المتعاملين .

٥- باستقراء بيانات الجدول يلاحظ أيضا أن الودائع الجارية خلال السنوات الأولي تأخذ في الزيادة ولكنها بدأت تتذبذب بعد ذلك صعودا أو هبوطا وقد بلغت أقصي نسبة لها ٦,٩٪ من إجمالي الودائع . وأقل نسبة ١،١٪من إجمالي الودائع وذلك خلال عام ١٩٨٨ . وهي تمثل مصدراً من مصادر التمويل قصير الأجل التي يجب أن توجه نحو الاستثمار قصير الأجل مراعاة لقاعدة تناسب الآجال .

٦- يلاحظ من العمود الخاص بحساب معدل التغير في الودائع الاستثمارية ما يلي :

- تناقص معدل التغير في الودائع الاستثمارية بمعدل متزايد من عام إلي آخر حتي عام ١٩٨٥ .

حيث كان معدل التغير عبارة عن ٦٦,٥ ٪ ، ثم أصبح ٥٦٪ ثم أصبح ٢٨,٧ ٪ ، ثم أصبح ٤,٩٪ في عام ١٩٨٥.

- ابتداء من عام ١٩٨٦ أصبح معدل التغير يأخذ اتجاها مختلف تماما . حيث بدأ معدل التغير يأخذ اتجاها سالبا في عام ١٩٨٥ (٨٪) ثم أخذ اتجاها موجبا في عام ١٩٨٧ ثم تناقص في عامي ١٩٨٩،١٩٨٨ثم تزايد بعد ذلك في عامي ١٩٩٠ ,١٩٩١ . ثم تناقص مرة أخرى في عام ١٩٩٢.

أي إنه ابتداء من عام ١٩٨٦ لايأخذ معدل التغير نمطا ثابتا وإنما يتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار وبناء على النتائج السابقة يتضح عدم استقرار الودائع في بنك فيصل الإسلامي المصري وبصفة خاصة الودائع الاستثمارية التي تمثل نسبة كبيرة من إجمالي موارد البنك.بما لذلك من تأثير سلبي ونتائج عكسية علي خطط التوظيف بالبنك وسياساته . أي إن عدم استقرار الودائع خاصة الاستثمارية يترتب عليها بدون أدني شك عدم استقرار سياسات التوظيف ببنك فيصل وبصفة خاصة التوظيف الاستثماري به . وعلي ذلك يري

الباحث ضرورة توجيه كافة الجهود البيعية والتسويقية بالبنك تجاه العمل في استقرار تلك الودائع بل والعمل علي نموها بصورة منتظمة حفاظا علي استقرار ونمو سياسات التوظيف الاستثماري بالبنك وتدعيم الثقة به كأحد دعائم الاقتصاد القومي الإسلامي .

وينتقل الباحث فيما يلي إلي عرض بيان بتطور أنواع الودائع بالمصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية .

جدول رقم (٥)

الوزن النسبي لانواع الودائع بالمصرف الإسلامي للاستثمار والتنمية خلال الفترة من ١٩٨١/١٩٩١

السنة	أنواع الودائع											
	استثمارية		ادخار		جارية		اجمالى الودائع		معدل التغير فى إجمالى الودائع	معدل التغير فى الودائع الاستثمارية
	ق	٪	ق	٪	ق	٪	ق	٪	ق	٪
٨١	٢,٨٨	٥٢,٣	٢٤.	١.	٢,٣٨	٤٣,٦	٥,٥	١٠٠	-	-
٨٢	٤٥,٦	٧٤,٣	١,٢	٩.	١٤,٦	٢٣,٨	٦١,٤	١٠٠	٪١٠٠٠	١٤٣٨
٨٣	٢٢٥,٥	٨٨,٠	١,٠	٩.	٢٩,٣	١١,٥	٢٥٥,٨	١٠٠	٪٣١٧	٣٩٥
٨٤	٣٥٧,٣	٨٥,٠	١,٢	-	٥٩,٦	١٤,٠	٤١٨,١	١٠٠	٦٣,٤	٥٨,٤
٨٥	٥٧٨,٠	٩١,٥	١,٠	٣.	٥٢,٢	٨,٢	٦٣١,٢	١٠٠	٥١	٦١,٨
٨٦	٥١٥,١	٨٦,٠	١,٠	٩.	٨٠,٤	١٣,٥	٥٩٦,٥	١٠٠	٥,٥	١٠,٩
٨٧	٦٤٦	٩٨,٠	١,١	٢.	١٤,٠	١,٨	٦٦٠,٠	١٠٠	١٠,٦	٢٥,٤
٨٨	٦٢٦	٩٥,٧	٨.	١.	٢٨,٠	٤,٢	٦٥٤	١٠٠	٩.	٣,١
٨٩	٢٩٧	٩٨,٨	٦.	٢.	٣,٦	١	٣٠١,٦	١٠٠	٥٤	٥٢,٦
٩٠	٣٦٧,٨	٩١,٢	٦.	٢.	٣٤,٨	٨,٦	٤٠٣,٢	١٠٠	٣٣,٧	٢٣,٨
٩١	٣٧٨,٤	٩٠,٨	-	-	٣٨,٥٨	٩,٢	٤١٦,٩	١٠٠	٣,٤	٢,٩

بالنظر إلي بيانات الجدول رقم (٥) يمكن ملاحظة ما يلي :

١- حقق بند إجمالي الودائع زيادة كبيرة خلال السنوات الأولي من عمر للمصرف وبصفة خاصة من عام ١٩٨١حتي عام ١٩٨٥ حيث تراوحت نسبة الزيادة في إجمالي الودائع بين أكثر من ١٠٠٠٪ . وبين ٥١٪ . وهذه الزيادة آخذة في التناقص التدريجي .

٢- ابتداء من عام ١٩٨٦ لا تأخذ الودائع الإجمالية اتجاها ثابتا فهي تتناقص تارة وتتزايد تارة أخري. وذلك بمعدلات غير ثابتة .

حيث إنه ابتداء من عام ١٩٨٦ بدأ المصرف الإسلامي يعاني من بعض المشكلات المالية والفنية التي ترتب عليها التأثير سلبياً علي نشاط للمصرف سواء تعلق ذلك بالأرباح أو التوظيف أو غيرها . وبالتالي كان لابد من أن تتأثر الودائع بهذه المشكلات .

٣-يلاحظ أنه في عام ١٩٨٩ حدث انخفاض حاد في حجم الودائع الإجمالية للمصرف يزيد عن النصف حيث انخفضت من ٦٥٤مليون عام ١٩٨٨ إلي ٣٠١,٦ مليون جنيه عام ١٩٨٩ أي بمعدل انخفاض ٥٤٪ تقريبا . ويرجع ذلك إلي الظروف سالفة الذكر . وهذا الانخفاض الحاد قد أثر بدون شك علي حجم الودائع الإجمالية في الأعوام التالية .

٤- تحتل الودائع الاستثمارية الغالبية العظمي من إجمالي الودائع بالمصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية خلال فترة الدراسة . حيث تراوحت نسبة الودائع الاستثمارية بين ٥٢,٣٪من إجمالي الودائع عام ١٩٨١ ، ٩٨,٨٪ من إجمالي الودائع عام ١٩٨٩ . كما يلاحظ أيضا أنه ابتداء من عام ١٩٨٧ لم تقل نسبة الودائع الإستثمارية إلي إجمالي الودائع عن ٩٠٪ .

ولاشك أن زيادة حجم ونسبة الودائع الاستثمارية - التي تعد موارد طويلة الأجل - سوف يترتب عليه التأثير علي سياسات توظيف الأموال بالمصرف بأن تأخذ اتجاها طويل الأجل يتناسب مع الودائع طويلة الأجل .

٥- تعد الودائع الادخارية أقل أنواع الودائع لدي للمصرف الإسلامي - فيلاحظ أنها في عام ١٩٨١ حققت رقما مقداره ٢٤٠٠٠جنيه ثم تزايدت في العام التالي إلي ١,٢ مليون جنيه . ثم أخذت صورة تكاد تكون فيها ثابتة خلال الأعوام من ١٩٨٢حتي عام ١٩٨٧. ولكنها بدأت تنخفض بعد ذلك اعتبارا من عام ١٩٨٨ حتي تلاشت نهائيا في عام ١٩٩١.

ولاشك أن انخفاض الودائع الادخارية لدي المصرف واتجاهها نحو الانخفاض التدريجي ابتداء من عام ١٩٨٨ يعكس بصفة اساسية عدم قدرة المصرف الإسلامي علي أداء هدف من اهدافه وهو تنمية الوعي الادخاري والمصرفي لدي جمهور المتعاملين

٦- باستقراء بيانات الجدول الخاصة بالودائع الجارية لدي المصرف الإسلامي يلاحظ أنها - الودائع الجارية - يحدث بها تزايد تدريجي ابتداء من عام ١٩٨١حتي عام ١٩٨٦ (فيما عدا ١٩٨٥) ، كما يلاحظ أيضا أنها بدأت في التذبذب اعتبارا من عام ١٩٨٧.

٧- حدث هبوط كبير في حجم الودائع الجارية بالمصرف عام ١٩٨٩ حتي إنها وصلت في ذلك العام إلي ٣,٦ مليون جنيه بعد أن كانت ٢٨ مليون جنيه في العام السابق لذلك وبعد أن كانت ٨٠,٤ مليون جنيه عام ١٩٨٦ .

٨- بالنظر إلي العمود الخاص بمعدل التغير في الودائع الاستثمارية في المصرف الإسلامي من الجدول السابق يلاحظ ما يلي :

*يتناقص معدل الزيادة في الودائع الاستثمارية بدرجة كبيرة في الأعوام الثلاثة الأولي . حيث أنه في عام ١٩٨٢ كان معدل الزيادة بالودائع الاستثمارية أكثر من ١٤٠٠٪ ثم انخفض في عام ١٩٨٤ إلي ٥٨,٤٪، ثم حدثت زيادة أخري كبيرة في عام ١٩٨٥ حتي إن معدل الزيادة بها كان ٦١,٨٪ .

* ابتداء من عام ١٩٨٦ بدأ معدل التغير في الودائع الاستثمارية يأخذ نمطا غير ثابت فيزيد تارة وينخفض تارة اخري . ففي عام ١٩٨٦ انخفضت الودائع الاستثمارية بنسبة ١٠,٩٪ عن العام السابق ، ثم تزايدت في عام ١٩٨٧ بنسبة ٢٥,٤٪ ، ثم انخفضت في عام ١٩٨٨ بنسبة ٣,١٪ عن العام السابق له ,كما حدث هبوط حاد بلغت نسبته ٥٢,٦٪ عام ١٩٨٩ بسبب ظروف المصرف في تلك الفترة ثم تزايدت بعد ذلك بنسبة ٢٣,٨٪ ، ٢,٩٪ من الأعوام التالية .

وخلاصة القول : إن حجم الودائع الاستثمارية بالمصرف الإسلامي بعد أن كان متزايداً بصفة مستمرة من عام ١٩٨١ حتي عام ١٩٨٥ . بدأ في التذبذب بين الزيادة والنقصان وبمعدلات غير منتظمة اعتبارا من عام ١٩٨٦ حتي نهاية فترة الدراسة .

وبناءاً علي ما سبق فإن سياسة الإيداع في المصرف الإسلامي الدولي وبصفة خاصة الإيداع الاستثماري باعتباره يمثل الغالبية العظمي من حجم الودائع لدي للمصرف تعاني من عدم الاستقرار والتعرض لهزات ضخمة تفوق بكثير عدم الاستقرار الذي تعاني منه نفس الودائعه ببنك فيصل .

ولا شك أن لذلك تأثيره السلبي علي سياسات التوظيف لدي المصرف وبصفة خاصة التوظيف الاستثماري .

ويرجع ذلك من وجهة نظر الباحث إلى التغيرات السريعة المتلاحقة فى القوانين والظروف الاقتصادية السائدة بصفة عامة بالإضافة إلي تكوين شركات توظيف الأموال الإسلامية وماترتب على ذلك من قيام بعض العملاء بسحب إيداعاتهم بالبنوك للاستفادة من العائد المرتفع الذى كانت تقدمه هذه الشركات ، علاوة على أزمة أسواق المال العالمية والشائعات التى ترددت من خسارة البنوك لجزء كبير من استثماراتها بها مما أدى إلى ارتفاع حركات السحب من الودائع والعزوف على إيداع مبالغ جديدة لفترات مختلفة . هذا بالإضافة إلى قصور الدور الذى تقوم به البنوك الإسلامية من تشجيع للإيداع .

المبحث الثاني

علاقة الودائع الاستثمارية بطبيعة نشاط المصارف الإسلامية

تمهيد :

أولاً : الوظائف الأساسية للبنوك الإسلامية .

ثانياً : صور توظيف الأموال بالبنوك الإسلامية .

ثالثاً : أهداف التوظيف بالبنوك الإسلامية .

رابعاً : علاقة الودائع الاستثمارية بالتوظيف في البنوك الإسلامية .

المبحث الثاني

علاقة الودائع الاستثمارية بطبيعة نشاط المصارف الإسلامية

تمهيد :

تقوم البنوك الإسلامية بنوعين مختلفين من الأنشطة الإسلامية

أولهما : نشاط يتعلق بقبول الإيداعات

ثانيهما : نشاط يتعلق بتوظيف الأموال في مجالات التوظيف المختلفة

هذا بالإضافة إلي ما تقوم به المصارف الإسلامية من تجسيد للمباديء والقيم الإسلامية في الواقع العملي لحياة الأفراد ، وإقامة مجتمع إسلامي عملي . فلا يقتصر عملها فقط علي مجرد تجميع المدخرات وإتاحتها للمستثمرين ورجال الأعمال كالدور التقليدي للبنوك الربوية ولذا فإن المصارف الإسلامية ليست منظمات وساطة مالية أو بنوك وظيفتها اقتصادية بالمعني الضيق ، وانما هي أدوات لتحقيق القيم الروحية المرتبطة بالإنسان ، ومركز للإشعاع ومدرسة للتربية ، وسبيل عملي إلي حياة كريمة لأفراد الأمة الإسلامية ، وسندا لاقتصاديات الدول الإسلامية ، لذلك فالبنوك الإسلامية تعتبر وسيط تنموي بالدرجة الأولي تقوم بدور مختلف عن البنوك التقليدية بين أرباب المال في المجتمع وبين المجتمع نفسه أو البيئة التي تعمل فيها[1].

وقد اتضح من الجدولين أرقام ٤ ، ٥ أن الودائع الاستثمارية تمثل الغالبية العظمي من موارد المصارف الإسلامية وتعتمد عليها هذه المصارف اعتمادا كبيرا في سياسات التوظيف لديها. وفقا لذلك فإن هذا المبحث يتناول النقاط التالية :-

أولا : الوظائف الاساسية للبنوك الإسلامية .

ثانيا : صور التوظيف بالمصارف الإسلامية .

ثالثا : أهداف التوظيف بالمصارف الإسلامية .

رابعا : علاقة الودائع الاستثمارية بنشاط التوظيف في البنوك الإسلامية .

---

(١) د محمد علي سويلم ، تقييم أداء المصارف الإسلامية بمدلول الوساطة المالية ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٧، ص٤ .

أولا : الوظائف الاساسية للبنوك الإسلامية :

للبنوك الإسلامية منهجها الخاص الذي قامت عليه . ومن أجله تعمل جاهدة وهو ما يختلف تماما عن مناهج غيرها من البنوك . ولذا تعمل البنوك الإسلامية علي تحقيق الكفاية في ادارة الأموال في المجتمع الإسلامي بأسره من خلال المشاركة الفعالة في الانتاج والتوزيع بما يحقق التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ويتم ذلك من خلال التزام البنوك الإسلامية بوظائفها الأساسية وبالاسس والمباديء التي يقوم عليها العمل المصرفي الإسلامي ، وفي سبيل إرساء المنهج الخاص بالبنوك الإسلامية فإنها تقوم بممارسة الوظائف الأساسية التالية[1]:-

(١) تحرير المعاملات من الفوائد الربوية . لما يترتب علي المعاملات الربوية من آثار شرعية واقتصادية واجتماعية غاية في الخطورة .

(٢) الوظيفة الاستثمارية والتي تشمل البحث والتعرف علي المشروعات القائمة وانشاء مشروعات جديدة وتوفير التمويل اللازم لقيامها ، ويحكم البنك الإسلامي في مجال انتقائه لمشروعاته وادارتها ثلاث أسس رئيسية هي[2]: -

(أ) الالتزام الكامل باحكام الشريعة الإسلامية

(ب) الوفاء بالحاجات الضرورية لجماهير المسلمين

(ج) الإسهام الفعال في تنفيذ خطط التنمية

(٣) الوظيفة التمويلية : حيث تعتمد البنوك الإسلامية في ممارسة هذه الوظيفة علي تدبير الموارد المالية ذات الآجال المناسبة بما يسمح لها بتقديم التمويل المتوسط وطويل الأجل ، للمشروعات مع الالتزام بتمويل العمليات الإنتاجية ، وتسويق المواد الخام اللازم لاستيرادها من الخارج والتي تدخل في صلب تلك العمليات .

(٤) التكافل الاجتماعي ، من خلال قيام البنوك الإسلامية بممارسة أنشطة الزكاة والقرض الحسن .

---

(١) بنك فيصل الإسلامي المصري ، ١٠ سنوات من العطاء ، ص٨-١٠ .

(٢) المرجع السابق ، ص٩ .

ثانيا : صور التوظيف بالبنوك الإسلامية :

تقوم عملية التوظيف للموارد بالبنوك التقليدية علي نظام القروض بالفائدة والتسهيلات الائتمانية بأنواعها المختلفة والتي تدخل جميعها في دائرة الإقراض بفائدة .

أما المصارف الإسلامية فإنها تقوم علي أساس قاعدة تحريم الفوائد الربوية ، ومن ثم فإنها تمارس نشاطها التوظيفي للموارد بعيدا عن الأسس التي يقوم عليها نشاط الإقراض والائتمان في البنوك غير الإسلامية .

وينطلق العمل في توظيف موارد المصارف الإسلامية علي أساس أن الربح ليس هو الهدف الأوحد وإن كان أحد الأهداف الرئيسية التي لا يجوز إغفالها لانه مقوم هام يمنح البنك القدرة علي الاستمرار وعلي جذب موارد جديدة وبصفة خاصة ايداعات المتعاملين مع هذه البنوك(١):-

والأشكال المتاحة أمام المصارف الإسلامية لتوظيف الأموال هي(٢):-

(١) إنشاء مشروعات مباشرة : حيث يقوم البنك بجهازه الخاص باستثمار الأموال في مشروعات يتولي جهاز خاص فيه دراستها والتأكد من صلاحيتها وجدواها ويقوم علي تنفيذها وادارتها ومتابعتها، وهذه المشروعات تظل ملكا كاملا للمصرف طالما احتفظ برأسمالها ، إلا أن هذا المشروع لايكون له كيان قانوني مستقل عن كيان البنك ويظل امتدادا قانونيا له مثل إحدي وحداته وإداراته الفنية الأخري .

(٢) إنشاء مشروعات بالاشتراك مع الغير : حيث يقوم البنك بالاشتراك مع آخرين سواء من الهيئات أو الأفراد بتأسيس مشروع جديد أو شراء مشروع قائم ، يكون له كيان قانوني مستقل عن كيان البنك ، وعادة ما يتخذ شكل شركة أموال .

وعادة ما يتحدد دور البنك في هذه المشروعات حسب قيمة مساهمته سواء بالحصص أو بالأسهم ومدي مشاركته في الإدارة الفعلية للشركة وهذا النوع يعتبر من الاشكال السائدة لدي الكثير

---

(١) الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية ، الجزء الخامس ، الجزء الشرعي ، مرجع سبق ذكره ص ١٩٣ .

(٢) المرجع السابق ، ص١٩٤ .

من البنوك الإسلامية حاليا لما يتمتع به من حماية قانونية كاملة لأموال البنك .

(٣) التمويل بالمشاركة : يعني مساهمة البنك في رأس مال للشروع مما يترتب عليه أن يصبح البنك شريكا في ملكية هذا المشروع وكذا إدارته والإشراف عليه ، وشريكا في كل ما يترتب عليه من ربح وخسارة بالنسبة للمتفق عليها ولأن البنك الإسلامي ينطلق من تصور الإسلام ومنهجه الخاص في المعاملات فإن استثماراته المباشرة أو مشاركته تخضع لمعايير الحلال والحرام التي يحددها الإسلام ويترتب علي ذلك مايلي(١) :

- توجيه الاستثمار وتركيزه في دائرة إنتاج السلع والخدمات التي تشبع الحاجات السوية للإنسان .

- تحري أن يقع المنتج -سواء سلعة أو خدمة- في دائرة الحلال .

- تحكيم مبدأ احتياجات المجتمع ومصلحة الجماعة قبل النظر إلي العائد الذي يعود علي الفرد ولاشك أن نظام التمويل بالمشاركه يحقق عدداً وفيراً من المصالح للفرد والجماعة منها ما يلي:-

٣/١- تعاون رأس المال مع الخبرة في العمل علي تحقيق معدلات تنمية مرتفعة .

٣/٢- يساعد علي تشجيع المسلمين علي إيداع أموالهم في المصارف الإسلامية نظرا لما يوفره هذا الأسلوب من تحقيق ارباح مناسبة تتمشي مع أحكام الشريعة الإسلامية .

٣/٣- تحرير الفرد من نزعة السلبية التي يتسم بها المودع في البنوك التقليدية الذي يودع امواله انتظارا للفائدة الربوية التي يمنحها له هذا البنك .

٣/٤- دفع المصرف الإسلامي إلي ضرورة العمل علي تجنيد كل طاقاته وإمكاناته الفنية في استخدام الأموال التي استأمنه عليها المودعون لتحقيق مصالحهم .

٣/٥- اتاحة الفرصة أمام المصرف الإسلامي لفتح مجالات جديدة وفرص للعمل أمام قوة العمل الموجودة بالمجتمع بالإضافة إلي القيام بمسئولياته الاجتماعية الأخري . هذا وتنقسم المشاركة إلي مشاركة دائمة ومشاركة متناقصة ومشاركة قصيرة الأجل .

---

(١) المرجع السابق ص١٩٥.

(٤) **التمويل بالمرابحة** : ويقوم هذا الشكل من أشكال التمويل علي أساس أنه أحـد الأشـكال الشرعية للبيوع في الشريعة الإسلامية وهو أن يقوم البنك ببيع ما سبق لـه أن اشـتراه بثمنـه الأصلي مـع زيادة ربح عليه ويطبق هذا الشكل في مجال التجارة الخارجية والداخلية .

(٥) **الاتجار المباشر** : هذا الشكل مثله مثـل الاسـتثمار المباشر لا تشـوبه شـائبة شـرعية ، إذ أن البنك ممثلاً في خبرائه من المفترض ان تتوافر لديهم إلمام تام بظروف السوق واحتياجاته ، وبناءً علي ذلك يقوم البنك بشراء السلع التي يحتاجها السـوق وإعـادة بيعهـا بالأسـعار الـتي يراهـا مناسبة وبشـرط عـدم الاستغلال أو الاحتكار .

(٦) **بيع السلم** : هو أحد اشكال البيوع الشرعية وتقوم فكرته علي أن شخصاً ما لديـه المـال اللازم كثمن للسلعة إلا أن البائع لم تتوافر لديه السلعة المطلوبة بعد . ومن ثـم يقـوم هـذا المشـتري بدفـع الثمن مقدما دفعة واحدة او علي دفعات إلي البائع الذي يجب ان يسلمه السـلعة بالمواصفـات الـتي اتفـق عليها وفي الزمان والمكان المحددين بالعقد . بالاضافة إلي أشكال التوظيف والاستثمار السابقة فإن هنـاك أيضاً :

- المضاربة الشرعية .

- المضاربة المشتركة .

- أنواع الشركات الواردة في الفقه الإسلامي مثل شركة العنان ، والمزارعة ، والمساقاة وغيرها.

(٧) **المضاربة** : وتعرف بأنها عقد بين اثنين يتضمن أن يدفـع احدهمـا للآخـر مـالا ليتجـر فيـه بجزء شائع معلوم من الربح كالنصف أو الثلث أو نحوهما[1].

وبالتالي فإن المضاربة عقد بين رب المال يقدم ماله وبين المضارب الذي يقدم عمله فيد المضارب علي المال يد أمانة ، وتصرفه في هذا المال تصرف الوكيل . وقد تكون المضاربة مطلقة او مقيدة . وعادة ما تحكم علاقة المصرف بمستخدمي الأموال علاقة المضاربة المقيدة كما ان عقود المضاربة الجماعية هـي

---

(١) مصطفي عبد الله الهمشري ، الأعمال المصرفية والإسلام ، القاهرة : مطبوعات مجمع البحوث الإسلامية ، (سنة النشـر غـير مذكورة) ، ص٨٨

الشكل المنظم لعلاقة أصحاب حسابات الاستثمار بالبنك الإسلامي حيث تختلط أموال المودعين بعضها ببعض .

(٨) البيع التأجيري : وهو صيغة تمويلية تجمع بين البيع والتأجير وعادة ما تستخدم هذه الصيغة في المعدات الرأسمالية أو الوحدات السكنية ، وبمقتضى تلك الصيغة يقوم البنك بشراء المعدات أو إنشاء المبني ويطرحها للبيع بقيمة محددة . ويتفق مع العميل علي عدم نقل الملكية للمشتري مقابل عدم قيامه بسداد كامل الثمن فورا . وعند تمام سداد الأقساط تنتقل الملكية نهائيا للمشتري .

(٩) البيع بالتقسيط : وقد أجازه الفقهاء إن كان السعر الذي تباع به السلعة بالتقسيط هو نفس سعرها الحالي ، ولكن البعض منهم اعترض علي زيادة السعر في حالة الأجل باعتبار أن هذه الزيادة تعد من قبيل الربا . إلا أن جمهور الفقهاء قد أجازها ما دام البيع قد تم عن تراض ، كان الخيار للمشتري وألاّ تكون السلعة من الأساسيات التي قد يؤدي غيابها أو عدم القدرة علي شرائها بالثمن الحالي إلي هلاك الناس – مثل الطعام والعلاج – وأن لايكون الفارق محسوبا علي اساس الفوائد والقدرة علي التمويل[1] .

ثالثا : أهداف توظيف الأموال في المصارف الإسلامية :

إن البنوك الإسلامية باعتبارها مؤسسات مالية إسلامية وجدت لتجسيد مبادىء وأهداف الفكر الاقتصادي الإسلامي ، فمن الطبيعي أنة تكون أهداف توظيف الأموال بتلك البنوك نابعة ومشتقة من أهداف توظيف المال من المنظور الإسلامي ومن ثم فانه يمكن تقسيم أهداف توظيف الأموال في البنوك الإسلامية إلي مجموعتين من الأهداف تسعى لبنوك إلي تحقيقها ضمن الإطار العام للشريعة الإسلامية وهي[2] .

المجموعة الأولي : وهي مجموعة الأهداف الخاصة بتحقيق المنفعة الذاتية للبنك الإسلامي ، ويمثل هدف الربحية جوهر تلك المجموعة ويسعي البنك إلي تحقيقه في ضوء التوازن بين هذا الهدف وكل من السيولة والمخاطرة .

---

(١) د. عبد الله الجزيري ، محمد التهامي ، أساليب توظيف الأموال في البنوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بنك فيصل الإسلامي المصري ، القاهرة : ١٩٨٣، ص١٤،١٣ .

(٢) جاد الرب عبد السميع ، مرجع سبق ذكره ، ص١١١-١٢٧ .

المجموعة الثانية : وهي التي تتعلق بتحقيق المنفعة الاجتماعية والتي يمكن أن تتم من خلال :

- المشاركة في خطط التنمية .

- المساهمة في توفير الحاجات الأساسية للمجتمع حسب سلم الأولويات الإسلامية .

- المساهمة في تحقيق التكافل الاجتماعي .

وفيما يلي إشارة موجزة إلي كل من هذه الأهداف :

المجموعة الأولى : الأهداف الخاصة بتحقيق المنفعة الذاتية للبنك - وجوهر هذه المجموعة هو هدف التوعية في ضوء السيولة والمخاطرة .

١- هدف الربحية : هو أهم الأهداف قاطبة وبدونه لن تستطيع البنوك الاستمرار أو البقاء ولن تتمكن من تحقيق أهدافها الأخري والربحية لا تهم فقط حملة الاسهم باعتبار أن الربح يعد حافزاً أساسياً لديهم للاحتفاظ بأسهمهم . أو التخلص منها ، ولكنها تهم أيضاً ادارة البنك باعتباره مؤشراً هاماً يتم في ضوئه تقويم أداء البنك ، كما تدعم الربحية حقوق الملكية في صورة احتياطيات وأرباح محتجزه بالاضافة إلى أنه يمكن البنك من استيعاب أي خسائر أو أي ظروف طارئة محتملة الوقوع .

كما تهم الربحية المودعين لأنها تحقق لهم الضمان لودائعهم وتقديم خدمات مصرفية مناسبة لهم. بالإضافة إلي أن ربحية البنك تهم المجتمع ككل لان في ذلك أكبر تأمين لوجود البنك واستمرار خدماته وتدعيمه للبيئة والمجتمع الذي يوجد فيه.

هذا ومن الأهمية بمكان ان تكون ربحية البنك الإسلامي مستقرة وفي نمو مستمر حتي يتمكن ليس فقط من توزيع عائد متزايد علي المساهمين ولتشجيع المودعين علي البنك ، وتنمية موارده والحفاظ علي أوجه النمو للبنك أيضا وبالتالي يتمكن من تحقيق أهدافه الكلية ، والذي يعتبر تحقيقها هو القياس الحقيقي لنجاح البنك . وذلك لأن الربحية وإن كانت مقياس النجاح للمنظمة وفي تحقيق هدف العملاء والمساهمين إلا أنها مقياس غير كامل في المدي البعيد حيث يجب قياس النجاح الكلي بمستوي تحقيق المنظمة لأهدافها الكلية . وبناء علي ماسبق يتضح اهمية تحقيق الربحية في البنوك الإسلامية .

٢- هدف الأمان : يسعي البنك إلي العمل في مناخ يتسم بالأمان والبعد عن المخاطر وذلك بمحاولة اتباع سياسة التنويع في توظيفاته . وبالرغم من أهمية هذا الهدف إلا أنه يبدو يتعارض مع هدف الربحية، حيث يتطلب تحقيق الدرجة القصوي من الأمان أن يتم الاحتفاظ بالأموال في أصول نقدية ، أو شبه نقدية مما يؤدي إلي تخفيض الأرباح المحققة ، ومهمة إدارة البنك هي خلق التوازن بين هذين الهدفين عن طريق ربط الربح بمستويات معينة من المخاطر علي أساس أن يختار البنك مشروعات الاستثمار التي

تتناسب مع درجة المخاطرة المقبولة ، وبالإضافة إلي إدخال عنصر المخاطرة في الحسبان فإنه يلزم وجود حجم مناسب من الموارد الذتية للبنك لتوفير عنصر الأمان لأصحاب الودائع الاستثمارية(١).

٣- هدف النمو : يعتبر هدف النمو أحد أهم أهداف البنك الإسلامي ويقصد به نمو الموارد الذاتية للبنك المتمثل في رأسماله ، والأرباح المحتجزة والاحتياطيات ، وكذلك نمو الموارد الخارجية المتمثلة في الودائع بأنواعها المختلفة ، ونمو نصيب البنك من السوق المصرفي ، والنمو في إجمالي الأصول، وحجم النشاط ، وعدد المتعاملين وعدد العمليات .... وغيرها .

المجموعة الثانية : الأهداف الخاصة بتحقيق المنافع الاجتماعية وتشمل تلك الأهداف :-

١- المشاركة في خطط التنمية : حيث تقوم البنوك الإسلامية بدور كبير في عملية التنمية من خلال ما يلي(٢) :

(أ) وظيفة البنك الاستثمارية من حيث إنشاء المشروعات التي تدرج ضمن خطة التنمية علي مستوي الدولة .

(ب) وظيفة البنك التمويلية .عن طريق تمويل رأس المال العامل أو الثابت ثم التخارج بأسلوب المشاركات المتناقصة .

(ج) تمكين البنوك الإسلامية أيضا من المشاركة في تحسين المناخ الاستثماري عن طريق إعداد دراسات الجدوي الإسلامية للمشروعات ، والتعرف علي الفرص الاستثمارية المتاحة .

(د) أيضا يمكن أن تساهم في اكتساب الخبرات بالاحتكاك سواء للبنك ، أو المشاركة بما ينعكس علي رفع الكفاءة في مجال التوظيف .

٢- توفير الحاجات الأساسية للمجتمع حسب سلم الأولويات الإسلامية : حيث يجب ان تسعي البنوك الإسلامية في أنشطة التوظيف التي تقوم بها لتوفير الحاجات الأساسية للمجتمع الإسلامي، والاهتمام بالمشروعات التي تلبي الضروريات . حيث لا يجب ولا يجوز للبنك الإسلامي أن يوجه استثماراته إلي ما هو غير ضروري طالما أن هناك ضروريات والمجتمع الإسلامي في أمس الحاجة إليها .

---

(١) د سيد الهواري ، المعضلة الرباعية في إدارة الأموال في البنوك الإسلامية ، برنامج الاستثمار والتمويل بالمشاركة ، جدة ، سنة النشر غير مذكورة ، ص٢-٩ .

(٢) جاد الرب عبد السميع ، مرجع سبق ذكره ، ص١٢٢ .

٣- تحقيق التكافل الاجتماعي : ويتحقق هذا الهدف من خلال(١):-

(أ) تحقيق أكبر قدر من الزكاة . حيث يمثل هذا النشاط نشاطا أساسياً للبنوك الإسلامية انطلاقا من طبيعتها التكافلية . لذا وجب علي تلك البنوك العمل علي تجميع اكبر قدر من الزكاة وإنفاقها في مصارفها الشرعية مع الاهتمام بإدارة هذا النشاط الحيوي للمجتمع الإسلامي .

(ب) الإقراض الحسن : حيث يعتبر هذا النشاط أيضا من أنشطة البنك الإسلامي علي الرغم من أنه لا يمثل مصدرا من مصادر الربح للبنك الإسلامي الذي لا يتعامل بالفائدة أخذا أو عطاء .

(ج) القيام ببعض الأنشطة الاجتماعية الأخري مثل القيام بعمل مسابقات دينية وانبعاث الدعاه لنشر الدعوة الإسلامية والإسهام في تنمية الوعي الإسلامي ونشر القيم الدينية الإسلامية وغير ذلك من الأنشطة الاجتماعية الهادفة .

رابعا : علاقة الودائع الاستثمارية بنشاط التوظيف في البنوك الإسلامية .

نظرا لأن البنوك الإسلامية تعتبر وسيطاً تنموياً تعمل علي تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية فإن ذلك يتطلب انعكاس هذه الأهداف علي السياسات المختلفة لتوظيف الاموال . ولما كانت نقطة الانطلاق في رسم السياسات الخاصة بتوظيف الأموال هي الإلمام باحتياجات المجتمع . فإن هذا يلزم البنك بالحصول علي المعلومات التي تتيح له التعرف علي تلك الاحتياجات حتي تتمكن من التوظيف وفقاً لمتطلبات البيئة التي يعمل فيها .

ولما كانت البنوك الإسلامية ذات طبيعة خاصة متميزة عن غيرها من البنوك غير الإسلامية فإن ذلك يملي عليها البحث عن فرص استثمارية جديدة ، وعدم الركون في انتظار ما يعرض عليها من مشروعات من قبل العملاء ، وأخذ المبادرة في البحث عن فرص الاستثمار المختلفة ودراساتها والترويج لها . ومن أهم المعلومات التي تحتاجها البنوك الإسلامية لبناء سياسة توظيف إسلامية ملائمة . معلومات عن الطلب المتوقع ، السوق ، للموارد الطبيعية المتاحة للاستخدام ، الواردات بغرض إنشاء مشروعات لإنتاج سلع جديدة ، القطاعات الصناعية الناجحة وأسباب ومقومات النجاح ، درجة النمو الاقتصادي، إمكانية إتاحة صناعات ترتبط بصناعات قائمة بالإضافة إلي احتمالات التوسع مستقبلا.

---

(١) د سيد الهواري ، ما معني بنك إسلامي ، من مطبوعات الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، القاهرة : ١٩٨٢، ص٤٦ .

ويمكن الحصول علي تلك المعلومات من المصادر الداخلية المتمثلة في الأبحاث التي تقدمها أجهزة البحوث وغيرها ، بالإضافة إلي المصادر الخارجية المتمثلة في رغبات العملاء ، والنشرات التي يصدرها البنك المركزي والجهات المتخصصة[1] .

ولما كانت موارد البنك التي تشكل الودائع الاستثمارية الغالبية العظمي فيها . بجانب فلسفة الادارة تشكل نشاط التوظيف ، فإن محاولة البنك من الوقوف على التقديرات الخاصة بالموارد والودائع الاستثمارية يعتبر أولي المهام لإدارة البنك وبدراسة الموارد الحالية والمتوقعة يمكن للبنك أن يحدد مدي ملائمة تلك الموارد للتوظيفات المختلفة . فإذا ما وجدت إدارة البنك أن حاجة النشاط الاقتصادي السابق تقديرها تفوق طاقة البنك فعليه أن يحاول تنمية موارده وبصفة خاصة الودائع بما يتلائم مع حجم الطلب المتوقع علي الأموال . وبذلك يمكن للبنك توزيع موارده علي الأنواع المختلفة للتوظيف بما يمكنه من تحقيق أهدافه .

وبناءً علي ما سبق فإن دراسة العلاقة بين الودائع الاستثمارية وبين أنشطة البنوك الإسلامية يتطلب التركيز علي النقاط التالية :

(ا) علاقة الودائع الاستثمارية بحجم التوظيف .

(ب) علاقة الودائع الاستثمارية بمكونات التوظيف من حيث الصيغ المختلفة .

(ج) علاقة الودائع الاستثمارية بآجال التوظيف .

(د) علاقة الودائع الاستثمارية بالتوظيف المحلي والخارجي .

(هـ) علاقة الودائع الاستثمارية بنشاط الزكاة .

(أ) علاقة الودائع الاستثمارية بحجم التوظيف :

يري الباحث أن حجم التوظيف لدي البنوك الإسلامية العاملة في مصر يتوقف بدرجة كبيرة علي عدد من المتغيرات المؤثرة التي تتضمن كل من :

١- الموارد الذاتية للبنك (رأس المال ، الارباح المحتجزة ، الاحتياطيات)

---

(١) د. حنفي زكي عيد ، دراسة الجدوي للمشروعات الاستثمارية ، مطبعة دار البيان ، القاهرة :١٩٧٩، ص١٦ .

٢- هيكل الودائع وبصفة خاصة الودائع الاستثمارية باعتبارها تشكل ما لا يقل عن ٩٠٪من هيكل الودائع في بنك فيصل وللمصرف الإسلامي .

٣- إجمالي موارد البنك .

٤- الفرص الاستثمارية المتاحة في المجتمع ومجالات التوظيف المختلفة .

٥- القيود والمعوقات المفروضة علي البنوك الإسلامية في ارتياد مجالات معينة في التوظيف .

٦- فلسفة واتجاهات إدارة البنك .

ونظرا لأن النقطتين الأولي والثانية هي التي يمكن الحصول علي بياناتها بسهولة من التقارير المالية المنشورة للبنوك الإسلامية . فقد اقتصرت الدراسة علي تحديد تأثير كل من الموارد الذاتية للبنك ، هيكل الودائع وبصفة خاصة الودائع الاستثمارية ، بالإضافة إلي إجمالي موارد البنك علي حجم التوظيف وجدول رقم (٦) التالي يوضح حجم التوظيف ونسبته إلي كل من حقوق الملكية ، والودائع الاستثمارية ، وإجمالي موارد البنك في بنك فيصل الإسلامي المصري .

جدول رقم (٦)
إجمالي التوظيف لدي بنك فيصل الإسلامي المصري
ونسبة إجمالي التوظيف إلي بعض المتغيرات الكمية المؤثرة فيه

السنة	إجمالي التوظيف	نسبة حقوق الملكية إلى التوظيف	نسبة الودائع الاستثمارية إلى إجمالي التوظيف	نسبة إجمالي التوظيف إلى إجمالي الموارد	معدل النمو في حجم التوظيف
١٩٨١	٣٥٤	٪٦,١	٪١٢٣	٪٦٠,١	-
١٩٨٢	٨٣٣,٤	٪٤	٨٨,٣	٨٦,٢	٪١٣٥
١٩٨٣	١٢٨٧	٪٣,٣	٩٤,٥	٨٥,٦	٪٥٤,٤
١٩٨٤	١٥٦٦,٤	٪٢,٩	٩٤,٣	٨٤,١	٪٢١,٧
١٩٨٥	١٦١٢,٧	٪٢,٨	٩٦,١	٧٧,٦	٪٣
١٩٨٦	١٥٧٨,٥	٪٦,١	٩٠,٤	٧٦,٨	٪٢,١
١٩٨٧	١٦١٩,٨	٪٦	٨٩,٥	٨٥	٪٢,٦
١٩٨٨	١٤٥٤	٪٧,٥	٩٥,٣	٨٦,٦	٪١٠,٢
١٩٨٩	١٥٢٤	٪٧,١	٨٨,٢	٩٠,٣	٪٤,٨
١٩٩٠	١٦٢٨	٪٦,٧	٨٩,٢	٦٥,٦	٪٦,٨
١٩٩١	١٢٠٠,٨	٪٩	٪١٣٠	٦,٦١	٪٢٦,٣
١٩٩٢	١٣٤٣,٨	٪٩,٨	٪١٠٩	٧١,٩	٪١١,٩

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على الجداول السابقة المستقاة من التقارير المالية لبنك فيصل عن السنوات من ١٩٨١/ ١٩٩٢.

بالنظر إلي بيانات الجدول السابق نلاحظ ما يلي :

١- أن هناك زيادة كبيرة في حجم التوظيف خلال السنوات الأولي اعتباراً من عام ١٩٨١حتي عام ١٩٨٥ حيث تراوحت معدلات النمو به بين ١٣٥٪كحد أقصي ، وبين ٣٪كحد أدني والزيادة في هذه الفترات تتسم بانها غير منتظمة .

٢- اعتباراً من عام ١٩٨٦ لم يكن هناك اتجاها ثابتا بالنسبة لمعدلات التغير في حجم التوظيف فيتزايد تارة وينخفض تارة أخري الأمر الذي يعكس عدم استقرار سياسات التوظيف ببنك فيصل المصري .

٣-يلاحظ أنه في عام ١٩٩١ حدث انخفاض كبير في حجم التوظيف ببنك فيصل حيث انخفض معدل التوظيف بنسبة ٢٦,٢٪ عن العام السابق له .

ويلاحظ أنه في هذا العام كانت نسبة الودائع الاستثمارية إلي حجم لتوظيف ١٣٠٪ وهذا ما يعني أن حجم التوظيف يفوق الودائع الاستثمارية ، عن طريق توظيف الأنواع الأخري من الودائع ومن الملكية كما أنه في عام ١٩٩٢ بالرغم من أنه حدث نمو في معدل التوظيف بنسبة ١١,٩٪ إلا أن الودائع الاستثمارية في هذا العام تشكل ١٠٩٪ من حجم التوظيف الأمر الذي يعني ارتفاع معدل التوظيف عن نسبة الودائع الاستثمارية .

وهو الأمر الذي يعنى أن بنك فيصل الإسلامي خلال الأعوام ١٩٩٢ ،١٩٩١ ، ١٩٨١ . لا يوظف ودائعه الاستثمارية توظيفاً كاملاً . حيث إن هناك جزءاً منها معطلاً في شكل نقدية غير مستغلة وذلك علاوة علي الأنواع الأخري من الودائع ، بالإضافة إلي حقوق الملكية - فيما عدا ذلك من السنوات نجد أن الودائع الاستثمارية موظفة بالكامل علاوة علي توظيف جزء من الودائع الأخري، وحقوق الملكية ايضا كما يتضح بالنظر إلي الجدول أن حجم التوظيف يرتبط ارتباطا كبير بالودائع الاستثمارية - ويمكن ملاحظة ذلك من أن زيادة الودائع الاستثمارية يترتب عليها زيادة التوظيف وانخفاضها يترتب عليه انخفاض حجم التوظيف . ويمكن ملاحظة تلك العلاقة أيضاً بين كل من حجم التوظيف وإجمالي الموارد ببنك فيصل الإسلامي المصري .

وهو الأمر الذي يعني أنه عند توافر رغبة القائمين علي إدارة بنك فيصل في زيادة حجم التوظيف فلابد أن تراعي الإدارة العمل علي زيادة حجم الودائع الاستثمارية وزيادة مواردها الأخرى الممثلة فى الأنواع الأخرى من الودائع بالاضافة الى حقوق الملكية . أما فيما يتعلق بالمصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية فإن جدول رقم (٧) ، التالي يوضح إجمالي التوظيف ، ونسبة التوظيف إلي المتغيرات الكمية المؤثرة في سياسة التوظيف .

جدول رقم (٧)

اجمالي التوظيف بالمصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية ونسبته إلي بعض المتغيرات الكمية المؤثرة فيه

السنة	إجمالي التوظيف	نسبة حقوق الملكية إلى التوظيف	نسبة الودائع الاستثمارية إلى إجمالي التوظيف	نسبة إجمالي التوظيف إلى إجمالي الموارد	معدل النمو في حجم التوظيف
١٩٨١	٥,٧	٨٨٪	٥٤,٧٪	٤٦,٨٪	-
١٩٨٢	٣٨,٧	١٣٪	١١٨٪	٥٢,٢	٥٧٩٪
١٩٨٣	١٥٤,٨	٥,٢٪	١٤٦٪	٤٥,١	٣٠٠٪
١٩٨٤	٤٠٧,٧	٢,٧٪	٨٧,٧٪	٧٢	١٦٣٪
١٩٨٥	٦٢٦,٦	١,٨٪	٨٩,٨	٦٦,٩	٥٧,٩٪
١٩٨٦	٥٨٩,٨	١,٩٪	٨٧,٣	٥٨,٦	٨,٤٪
١٩٨٧	٦١٧,٧	١,٩٪	٩٥,٥	٥٦	٤,٧٪
١٩٨٨	٥٩٥,٨	١,٢٪	٩٦,٧	٦٢,٢	٣,٥٪
١٩٨٩	٥٣٣,٧	٢٠,٩٪	٥٠,٩	٧٤,١	١٠,٤٪
١٩٩٠	٥٥٨	١٨,٣٪	٦٣	٦٣,٨	٩,٥٪
١٩٩١	٥٧٦,٧	٢٢,٤٪	٦٢,٨	٦٦,٣	٣,٢٪

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا علي بيانات الجداول السابقة والمستقاة من التقارير المالية للمصرف خلال السنوات ١٩٨١ / ١٩٩١ .

بالنظر إلي بيانات جدول رقم (٧) السابق يلاحظ ما يلي- :

١- أن هناك زيادات كبيرة في إجمالي التوظيف اعتبارا من عام ١٩٨١ حتي عام ١٩٨٥ ويمكن ملاحظة ذلك من خلال معدلات النمو في حجم التوظيف التي تراوحت بين ٥٧٩٪ كحد أقصي عام ١٩٨٢ ، وبين ٥٧,٩٪ كحد أدني عام ١٩٨٥ .

٢- اعتبارا من عام ١٩٨٦ لم يأخذ إجمالي التوظيف اتجاهاً ثابتاً فهو يتزايد أحياناً ، ويتناقص أحياناً أخري ، ويظهر ذلك في معدل النمو حيث نجد أنه يتزايد ويتناقص بمعدلات غير ثابتة . وقد بلغ أقصي معدل للزيادة خلال الفترة من ١٩٨٦ حتى عام ١٩٩١ ، ٩,٥ ٪خلال عام ١٩٩٠ عن العام السابق له . وبلغ أقصي معدل انخفاض ١٠,٤٪خلال عام ١٩٨٩عن العام السابق له وقد يرجع ذلك من وجهة نظر الباحث إلي الظروف السيئة التي مر بها المصرف الإسلامي ابتداء من عام ١٩٨٦ .

٣- يلاحظ من الجدول السابق أيضاً أن نسبة الودائع الاستثمارية تقل عن إجمالي التوظيف في أغلب سنوات الدراسة .وهو ما يعني أن حجم التوظيف يفوق حجم الودائع الاستثمارية . أو بمعني آخر أن الودائع الاستثمارية يتم توظيفها بالكامل بالإضافة إلي جزء من الودائع الأخري غير الاستثمارية بالإضافة إلي جزء من هيكل حقوق الملكية وذلك خلال غالبية السنوات .

٤- حدث في عام ١٩٨٣ أن الودائع الاستثمارية كانت تفوق حجم التوظيف -حيث كانت الودائع الاستثمارية تمثل ١٤٦٪بالنسبة لإجمالي التوظيف وهو الأمر الذي يعني انخفاض إجمالي التوظيف في ذلك العام بدرجة كبيرة حتي أن هناك جزء كبير من الودائع الاستثمارية غير موظف بالكامل علاوة علي عدم توظيف الودائع الأخري . أو حقوق الملكية وهو أمر لا يتمشي مع المنطق أو الأصول العلمية لإدارة البنوك بصفة عامة والبنوك الإسلامية بصفة خاصة .

وبمقارنة هذا الوضع مع ما سبق إيضاحه بالنسبة لبنك فيصل الإسلامي نجد أن المشكلة أخف وطأة في المصرف الإسلامي عنها في بنك فيصل الذي اتضح من تحليل الأرقام الخاصة به إن هناك ثلاث سنوات (١٩٩٢،١٩٩١،١٩٨١) لا يتم فيها توظيف الودائع الاستثمارية بالكامل .

ويلاحظ من الجدول أيضا بمجرد النظر أن هناك علاقة بين إجمالي التوظيف وبين كل من الودائع الاستثمارية ، وإجمالي الموارد . وباستخدام التحليل الإحصائي لدراسة مدي العلاقة بين إجمالي التوظيف - بغض النظر عن أنواعه أو آجاله - وبين كل من حقوق الملكية والودائع الاستثمارية وإجمالي الموارد وذلك باستخدام معاملات الارتباط اتضح ما يلي :

بالنسبة لبنك فيصل المصري :

أن هناك علاقة ارتباط قوية بين إجمالي التوظيف بالبنك وبين إجمالي الموارد حيث بلغت درجة الارتباط (,٧٧) وتثبتت معنويته عند مستوي ٥٪. في حين لم تثبت معنوية العلاقة بين إجمالي التوظيف

وبين كل من الودائع الاستثمارية أو حقوق الملكية . ويخلص الباحث من ذلك إلي أن إجمالي للموارد هو المتغير الكمي الوحيد الذي يؤثر في حجم التوظيف لدي بنك فيصل الإسلامي المصري .

بالنسبة للمصرف الإسلامي :

أظهر التحليل الإحصائي باستخدام معاملات الارتباط أن التغير في إجمالي التوظيف بالمصرف يرجع أساسا إلي الودائع الاستثمارية حيث بلغت درجة الارتباط بين إجمالي التوظيف والودائع الاستثمارية (٧٤,) وقد ثبتت معنويته عند مستوي ثقة ٥٪ وهو ما يعني أن التغير في إجمالي يرتبط ارتباط قوي بالتغير في الودائع الاستثمارية . أما المتغيرات الأخري المتمثلة في حقوق الملكية وإجمالي للموارد فلم يثبت ارتباطها معنوياً بإجمالي التوظيف .

وبناءًا علي نتائج التحليل الإحصائي يتضح أن إجمالي التوظيف بالمصارف الإسلامية في مصر وهي بنك فيصل الإسلامي ، وللمصرف الإسلامي الدولي تخضع لتأثير كل من إجمالي للموارد (بالنسبة لبنك فيصل) والودائع الاستثمارية (بالنسبة للمصرف الإسلامي) فإذا ما تم تفنيد إجمالي للموارد ببنك فيصل نجد أن الغالبية العظمي من هذه للموارد تتمثل في الودائع الاستثمارية . ويتضح من ذلك ما للودائع الاستثمارية من تأثيرات جوهرية علي حجم التوظيف بالمصارف الإسلامية ، وبناءًا على العلاقات الاحصائية السابقة يخلص الباحث إلي ما يلي :

١- حتي يمكن للبنوك الإسلامية زيادة توظيفاتها فإن الامر يتطلب منها بداءةً الاهتمام بزيادة ودائعها الاستثمارية .

٢- ضرورة قيام البنوك الإسلامية بالاعتماد الكامل علي التخطيط لزيادة ودائعها الاستثمارية وبالتالي زيادة توظيفاتها . ومن ثم فإن الأمر يتطلب منها ضرورة جمع المعلومات اللازمة للتعرف إلي الفرص الاستثمارية خاصة تلك المتعلقة بحاجات المجتمع ووضع أولويات للاستثمار تتناسب مع متطلبات المجتمع واحتياجات افراده .

٣- إن التذبذب في إجمالي التوظيف وكذلك في الودائع الاستثمارية وعدم وجود معايير ثابتة لنموها أنما يعكس تخبط إدارات تلك البنوك وخضوعها للتغيرات السوقية وللضغوط البيئية وعدم قدرتها على أخذ للبادرة في يدها وضعف إمكانيات وأدوات التخطيط المالي بهذه لبنوك . ومن ثم فإن الأمر يتطلب ضرورة السبق بأخذ المبادرة وإعداد تنبؤات دقيقة والتخطيط العلمي السليم وذلك للعمل علي استقرارونمو الودائع الاستثمارية وبالتالي توظيفات الأموال بمعدلات ثابتة تساعد علي ترسيخ للمفاهيم الإسلامية ومباديء البنوك الإسلامية في التوظيف والاستثمار .

(ب) علاقة الودائع الاستثمارية بمكونات التوظيف من حيث الصيغ المختلفة :

لا يقتصر توظيف الأموال في البنوك الإسلامية علي عدد محدود من صيغ التوظيف، ولكنه يمتد ليشمل كافة الصيغ التي تتمشي مع الشريعة الإسلامية والتي تبتعد تماما عن شبهة الحرام ، وتعد أكثر صيغ التوظيف بالبنوك الإسلامية كل من المشاركات والمضاربات والمرابحات . ونظرا لأن صيغ المشاركات والمضاربات بالإضافة إلي الاستثمار المباشر لها طابعها الإسلامي المتميز لما له من آثار مباشرة علي إحداث عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تعد أحد الأهداف الهامة للمصارف الإسلامية . لذلك فإن البنوك الإسلامية مطالبة بإعطاء أهمية نسبية مرتفعة لهذه الصور مقارنة بغيرها من صور التوظيف الإسلامي المتعددة .

ولذلك فإن الباحث في هذا الجزء يستعرض صور التوظيف المحلي لدي المصارف الإسلامية في مصر وعلاقتها بالودائع الاستثمارية من خلال الجداول التاليه :-

جدول رقم (٨)
صيغ التوظيف المحلي ببنك فيصل الإسلامي
خلال الفترة من عام ١٩٨١/١٩٩٢

السنة	مرابحات		مشاركات		مضاربات		استثمار مباشر		إجمالي التوظيف	المجموع
	ق	٪	ق	٪	ق	٪	ق	٪	ق	٪
١٩٨١	-	-	-	-	-	-	-	٥	١٣٤	-
١٩٨٢	-	-	-	-	-	-	-	١٣	٣٦٧	١٠٠
١٩٨٣	-	-	-	-	-	-	-	٢٠	٦٣٢	١٠٠
١٩٨٤	٥٦٢	٧١	٢٩	٣٠٥	١٦٧	١٦٧	٢١	٣٦	٧٩٤	١٠٠
١٩٨٥	٣٧٢	٣٤	١١٢	١٠	٥٧٦	٥٧٦	٥٢	٤٣	١١٠٣	١٠٠
١٩٨٦	٥٨٩	٦٠	٩٤	١٠,٥	٢٥٠	٢٥٠	٢٥	٤٦	٩٧٩	١٠٠
١٩٨٧	٤٧٠	٤٠	٧٩	٧	٥٨٣	٥٨٣	٤٩	٥١	١١٨٣	١٠٠
١٩٨٨	٥٧٨	٦٥	٧٤٢	٥	٢١٢	٢١٢	٢٤	٥٥	٨٨٧	١٠٠
١٩٨٩	٦٧٦	٦٧	٢٨	٣	٢٤١	٢٤١	٢٤	٦١	١٠٠٦	١٠٠
١٩٩٠	-	-	-	-	-	-	-	٦٨,٨	١٠٢٦	١٠٠
١٩٩١	٢٨٩	٢٨	١١٠	١١	٥٤٧	٥٤	٥٤	٧٠	١٠١٦	١٠٠
١٩٩٢	٤٤٣	٥١	٢٨	٣	٣٢٨	٣٨	٣٨	٧١	٨٧٠	١٠٠
المتوسط العام	-	٪٥٢	-	٪٧	-	٪٣٦	-	٪٥	-	٪١٠٠

المصدر: من إعداد البحث اعتمادا على التقارير لبنك فيصل خلال السنوات من ١٩٨١/١٩٩٢ .

من جدول رقم (٨) السابق يمكن ملاحظة ما يلي:

١- يمارس بنك فيصل الإسلامي سياسة التنويع في التوظيف الداخلي في شكل مضاربات ومرابحات ومشاركات بالإضافة إلي الاستثمار المباشر .

٢- يحتل التوظيف في شكل مرابحات المركز الأول ضمن توظيفات البنك المحلية بمتوسط عام ٥٢٪ من جملة التوظيفات المحلية خلال سنوات الدراسة . بينما يمثل التوظيف في صيغة المضاربات الأولوية الثانية بمتوسط عام ٣٦٪ من جملة التوظيف المحلي . كما يحتل بند المشاركات المرتبة الثالثة في أولويات الاستثمار لدي بنك فيصل بمتوسط عام ٧٪خلال السنوات التي أتيحت عنها بيانات الدراسة أما الأستثمار المباشر فيحتل المرتبة الرابعة والأخيرة بمتوسط عام ٥ ٪ ، ومما سبق يخلص الباحث إلي ما يلي :

*بالرغم من أن موارد بنك فيصل يغلب عليها الطابع طويل الأجل (حقوق الملكية ، الودائع الاستثمارية) إلا أن التوظيفات المحلية يغلب عليها صيغة المرابحات التي ترتبط أكثر بالنشاط التجاري قصير الأجل .

*بالرغم من أن البنوك الإسلامية تحمل رسالة سامية وأهدافاً اجتماعية إلي جانب أهدافها الاقتصادية إلا أن صيغ التوظيف المحلي التي تساهم بدرجة أكبر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهي المشاركات والمضاربات طويلة الأجل والاستثمار المباشر مجتمعة تمثل ٤٨٪من جملة التوظيفات المحلية للبنك .

*بالرغم من أن البنك الإسلامي يعتبر بنكا تنمويًا بالدرجة الأولي حيث ينص علي ذلك في النظام الأساسي للبنك ، فإن الاستثمار المباشر المتمثل في إقامة مشروعات جديدة ، أو المساهمة في مشروعات قائمة يحتل المرتبة الأخيرة من حيث الأهمية النسبية للتوظيفات المحلية للبنك بمتوسط عام ٥٪ من إجمالي التوظيف المحلي خلال سنوات الدراسة .

*إذا كان بند المضاربات لدي بنك فيصل يحتل المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية للتوظيفات المحلية . فإن ذلك يرجع إلي قيام البنك بممارسة هذه الصيغة مع البنك المركزي المصري في تمويل شراء المواد الاستهلاكية ولايرجع ذلك إلي رغبة أكيدة من قبل إدارة بنك فيصل أكثر مما يرجع إلي رغبة القائمين علي البنك المركزي .

أما فيما يتعلق بصيغ التوظيف المحلي للمصرف الإسلامي فان جدول رقم (٩) التالي يوضح هذه الصيغ .

جدول رقم (٩)
صيغ التوظيف لدي المصرف الإسلامي الدولي
خلال الفترة من عام ١٩٩١/١٩٨١

السنة	مرابحات		مشاركات		مضاربات		استثمارات سلعية وعقارية		استثمار مباشر		إجمالي التوظيف	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
٨١	-		-		-		-		-		٥,٦٨	
٨٢	٢٠,٧	٥٣,٥	٦	١٥,٥	١١,٦	٢٩,٩	-		٤٣.	١,١	٣٨,٦٨	١٠٠
٨٣	١٠٢,٥	٦٦,٢	٢٢,٤	١٤,٤	١١,١	٧,٢	١٧,٥	١١,٥	١,٣٦	٩.	١٥٤,٨٦	١٠٠
٨٤	١٩٤,٩	٤٧,٨	٨٣,٤	٢٠,٤	٣٠,٢	٧,٤	١٣٧,٤	٣٣,٧	١,٩٧	٥.	٤٠٧,٨٥	١٠٠
٨٥	٢٦٩,٣	٤١,٨	٩٣,٢	١٤,٦	٤٩,٢	٧,٦	٢٢٨,٣	٣٥,٥	٣,٦	٦.	٦٤٣,٦	١٠٠
٨٦	٣١٥,٢	٥٣٤	٦٩,٦	١١,٨	٢٤	٤,١	١٧٦,٠	٢٩,٨	٥,٠	٨.	٥٨٩,٨	١٠٠
٨٧									٦,٢	١,٠	٦١٧,٧	-
٨٨									١٢,٢	٢,٠	٥٩٥,٨	-
٨٩									١١,٠	١,٩	٥٨٠,٠	-
٩٠									١٢,٧	٢,٢	٥٨٤,٠	-
٩١									١١,٦	١,٩	٦٠٣,٠	-
المتوسط العام	-	٪٥٢,٥	-	٪١٥,٣	-	٪١١,٢	-	٪٢٧,٦	-	٪١,٤	-	٪١٠٠

المصدر : التقارير السنوية للمصرف من الإسلامي خلال سنوات الدراسة

*المرابحات : تشمل كل من المرابحات +متاجرة مباشرة + بيع بالعمولة

*المضاربات : تشمل مضاربات تجارية ومضاربات اخري

* لم يتمكن الباحث من الحصول علي البيانات الناقصة الموجودة بالجدول

*صيغ التوظيف تشمل المحلي والخارجي نظراً لعدم تمكن الباحث من الفصل بينهما

ويلاحظ من جدول رقم (٩) ، السابق ما يلي :

١- تتنوع توظيفات المصرف الإسلامي الدولي بدرجة أكبر من تنوع مثيلتها في بنك فيصل ففي المصرف صيغ المشاركات والمضاربات التجارية ، والمضاربات الأخري ، والمرابحات ، والمتاجرة المباشرة، والبيع بالعمولة ، والاستثمار في الأوراق المالية ، وفي السلع والعقارات بالإضافة إلي الاستثمار المباشر في المشروعات .

٢- تحتل المرابحات المرتبة الأولى من حيث أهميتها في التوظيف لدي المصرف وذلك بمتوسط عام ٥ر ٥٢٪ في حين أن الاستثمارات السلعية والعقارية تمثل المرتبة الثانية من حيث الاهمية بمتوسط عام ٢٧,٦٪ ، والمشاركات تأتي في المرتبة الثالثة بمتوسط عام ١٥,٣٪ والمضاربات في المرتبة قبل الأخيرة بمتوسط عام ١١,٢٪ أما الاستثمار المباشر فيحتل المرتبة الخامسة والأخيرة من حيث الاهمية النسبية للتوظيفات الإجمالية بالمصرف الإسلامي بمتوسط عام ١,٤٪ .

٣- يتضح من الجدول أن المصرف الإسلامي يركز علي التوظيفات قصيرة الأجل سريعة الدوران وهو الأمر الذي يتنافي مع طبيعة موارده التي يغلب عليها الطابع طويل الأجل ، كما يتنافي مع أهداف البنك المعلنة باعتباره بنكاً تنموياً في المقام الأول .

وبدراسة العلاقة بين الودائع الاستثمارية لدي كل من بنك فيصل الإسلامي المصري والمصرف الإسلامي بالتوظيف من حيث صيغه المختلفة اتضح ما يلي :

بالنسبة لبنك فيصل : أثبتت الدراسة الإحصائية باستخدام معاملات الارتباط بين الودائع الاستثمارية وصيغ الاستثمار لدي بنك فيصل عدم وجود علاقة جوهرية بين الودائع الاستثمارية وبين صيغ الاستثمار .

بالنسبة للمصرف الإسلامي : أثبت التحليل الاحصائي عدم وجود علاقة جوهرية بين الودائع الاستثمارية بالمصرف وبين صيغ الاستثمار والتوظيف المتبعة به. ويرجع عدم ثبوت تلك العلاقة لدي كل من المصرف الإسلامي وبنك فيصل إلي أنه بالرغم من أن الودائع الاستثمارية كما تنص علي ذلك القواعد العلمية المصرفية تتسم بطول الأجل ومن ثم يجب توظيفها نحو أوجه التوظيف طويلة الأجل . إلا أن المصارف الإسلامية في مصر لم تلتزم بتلك القاعدة . ويرجع السبب في ذلك إلي اتباع مبدأ العشوائية في توزيع الودائع الاستثمارية علي أوجه التوظيف المختلفة من قبل إدارات البنوك الإسلامية

العاملة في مصر . واهمال الاعتماد علي القواعد التمويلية والمصرفية السليمة . وهو الأمر الذي يتنافي مع مباديء الشريعة الإسلامية التي تقوم علي أساس علمي ومنطقي بالاضافة إلي أن هذا التخطيط من شأنه أن ينتج عنه فشل البنوك الإسلامية في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي قامت من أجلها .

(ج) علاقة الودائع الاستثمارية بالتوظيف من حيث آجاله :

يتوزع التوزيع من حيث آجاله إلي توظيف طويل الأجل ، ومتوسط الأجل ، وتوظيف قصير الأجل. وتنص القواعد المالية والمصرفية علي أن الموارد طويلة الأجل التي تتمثل في حقوق الملكية والودائع طويلة الأجل يجب ان توجه نحو التوظيف طويل الأجل ، وبتحليل أرصدة التوظيف في كل من بنك فيصل الإسلامي المصري ، والمصرف الإسلامي الدولي ، باستخدام معاملات الارتباط يمكن تحديد نوعية العلاقة بين الودائع الاستثمارية وبين آجال التوظيف في تلك البنوك .

وجدول رقم (١٠) التالي يوضح تحليل أرصدة التوظيف ببنك فيصل الإسلامي من حيث آجاله إلي توظيف مقيد ومتوسط الأجل ، توظيف طويل الأجل .

جدول رقم (١٠)
أرصدة التوظيف ببنك فيصل الإسلامي المصري موزعة حسب الآجال
خلال الفترة من ١٩٨١/١٩٩٢

السنه	التوظيف قصير ومتوسط الأجل		التوظيف طويل الآجل		إجمالي التوظيف	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
٨١	٣٤٩	٩٨,٦	٥	١,٤	٣٥٤	١٠٠
٨٢	٨٢١	٩٧,٤	١٣	١,٦	٨٣٤	١٠٠
٨٣	١٢٦٧	٩٨,٤	٢,٠	١,٦	١٢٨٧	١٠٠
٨٤	١٥٢١	٩٧,٧	٣٦	٢,٣	١٥٥٧	١٠٠
٨٥	١٥٦٨	٩٧,٢	٤٥	٢,٨	١٦١٣	١٠٠
٨٦	١٥٣٣	٩٧,١	٤٦	٢,٩	١٥٧٩	١٠٠
٨٧	١٥٦٩	٩٦,٩	٥١	٣,١	١٦٢٠	١٠٠
٨٨	١٣٩٩	٩٦,٢	٥٥	٣,٨	١٤٥٤	١٠٠
٨٩	١٤٦٣	٩٦,٠	٦١	٤,٠	١٥٢٤	١٠٠
٩٠	١٠٧٥	٩٤,٠	٦٩	٦,٠	١١٤٤	١٠٠
٩١	١١٣١	٩٤,٢	٧٠	٥,٨	١٢٠١	١٠٠
٩٢	١٢٧٣	٩٤,٧	٧١	٥,٣	١٣٤٤	١٠٠

المصدر : من اعداد الباحث باستخدام البيانات الواردة بالتقارير المالية لبنك فيصل خلال سنوات الدراسة .

بالنظر إلي الجدول رقم (١٠) السابق يلاحظ ما يلي :

ارتفاع أرقام التوظيف مقيد ومتوسط الأجل وبالتالي نسبتها بالمقارنة بأرقام ونسب التوظيف طويل الأجل .

- أقل نسبة توظيف قصير ومتوسط الأجل هي ٩٤٪ من إجمالي توظيفات البنك ، وذلك عام ١٩٩٠. وأعلي نسبة توظيف طويل الأجل هي ٦٪ عن نفس العام .

وبناءً علي ذلك يمكن القول بان بنك فيصل يتجه نحو التوظيف قصير ومتوسط الأجل عملاً علي زيادة معدلات دوران موارده ، وبالتالي تحقيق أرباح مرتفعة في الوقت الذي يهمل فيه الأهداف الأخري التي من أهمها مشاركته في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تتحقق بدرجة أكبر من خلال التوظيفات طويلة الأجل .

وهو الأمر الذي يتنافي مع طبيعة موارد بنك فيصل التي يغلب عليها طابع طول الأجل والمتمثلة في الودائع الاستثمارية وحقوق الملكية .

أما فيما يتعلق بالمصرف الإسلامي الدولي . فان الجدول رقم (١١) التالي يوضح توزيع أرصدة التوظيف به حسب الآجال .

جدول رقم (١١)
أرصدة التوظيف بالمصرف الإسلامي حسب الآجال
خلال الفترة من ١٩٩١/٨١

(مليون جنيه)

السنة	التوظيف قصير ومتوسط الآجل		التوظيف طويل الآجل		إجمالي التوظيف	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
٨١	٥,٧	١٠٠	-	-	٥,٧	١٠٠
٨٢	٢٨,٣	٩٨,٦	.٤	١,٤	٢٨,٧	١٠٠
٨٣	١٥٤	٩٩.٢	١,٣	.٨	١٥٥,٣	١٠٠
٨٤	٤٠٦	٩٩,٥	٢	.٥	٤٠٨	١٠٠
٨٥	٦٤٠	٩٩,٤	٤	.٦	٦٤٤	١٠٠
٨٦	٥٨٥	٩٩,٢	٥	.٨	٥٩٠	١٠٠
٨٧	٦١٢	٩٩,٠	٦	١,٠	٦١٨	١٠٠
٨٨	٥٨٤	٩٨,٠	١٢	٢,٠	٥٩٦	١٠٠
٨٩	٥٦٩	٩٨,١	١١	١,٩	٥٨٠	١٠٠
٩٠	٥٧٦	٩٨,٥	٩	١,٥	٥٨٥	١٠٠
٩١	٥٩٤	٩٨,٥	٩	١,٥	٦٠٣	١٠٠

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا علي التقارير المالية للمصرف خلال سنوات الدراسة .

ويلاحظ من الجدول رقم (١١) ما يلي:-

- ارتفاع الأرقام الخاصة بالتوظيف قصير ومتوسط الأجل وبالتالي نسبتها التي يبلغ أقلها ٩٨٪ من إجمالي التوظيف عام ١٩٨٨. وفي المقابل انخفاض أرقام التوظيف طويل الأجل ونسبتها وتبلغ أقصي نسبة للتوظيف طويل الأجل ٢٪ في عام ١٩٨٨ .

وبناءًا علي ذلك يمكن القول بأن توظيفات المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية تركز بشكل كبير علي التوظيف قصير ومتوسط الأجل بالرغم من أن موارده يغلب عليها الطابع طويل

الأجل . وهو ما يتنافى مع أبسط القواعد المصرفية في التوظيف والاستثمار ، الأمر الذي قد يترتب عليه عدم القدرة للمصرف على تحقيق أهدافه المعلنة .

ووفقاً لما سبق يرى الباحث ضرورة أن توجه البنوك الإسلامية مواردها المالية بما يتسق مع طبيعة هذه الموارد وذلك نحو التوظيف طويل الأجل الذي يمكن أن ينتج عنه زيادة فعالية تلك البنوك في تحقيق أهدافها . وقد قام الباحث بدراسة العلاقة بين الودائع الاستثمارية وبين آجال التوظيف طويل الأجل من ناحية ، والمتوسط والقصير الأجل من ناحية ثانية . وذلك باستخدام معاملات الارتباط وقد توقع الباحث وجود علاقة طردية قوية بين الودائع الاستثمارية والتوظيف طويل الأجل . لما يتميز بهما النوعان من خاصية طول الأجل . وأن القواعد المصرفية السليمة تحتم ضرورة توظيف الودائع الاستثمارية في شكل توظيفات طويلة الأجل . ولكن توقعات الباحث كانت غير سليمة نظرا لأن التحليل الإحصائي أثبت ما يلي :

بالنسبة لبنك فيصل الإسلامي : ثبت عدم وجود علاقة ارتباط بين الودائع الاستثمارية وبين التوظيف طبقا لآجاله .

بالنسبة للمصرف الإسلامي : اتضح عدم وجود علاقة بين الودائع الاستثمارية لدي المصرف وبين التوظيف حسب الآجال . ويري الباحث ان هذه النتيجة غير المنطقية إنما ترجع أساساً إلي أسلوب التوظيف الذي تتبعه المصارف الإسلامية والذي يعتمد بدرجة كبيرة على العشوائية والميول الشخصية دون محاولة من قبل إدارات البنوك الإسلامية للاعتماد علي أسلوب التخطيط اللازم لربط الودائع الاستثمارية باعتبارها مصدر طويل الأجل للأموال وبين التوظيفات طويلة الأجل .

لذلك يري الباحث تغيير وتطوير فلسفة إدارة البنوك الإسلامية تغييراً جذرياً وذلك بالتخلي عن سياسة الحذر التمويلي التي تميل بإدارات تلك البنوك نحو التوظيف قصير ومتوسط الأجل باعتباره أكثر أمنا وضمانا حتي ولو كان ذلك يخالف القواعد المصرفية السليمة .

كما يري الباحث ضرورة تعديل قانون البنوك والائتمان فيما يتعلق بمساهمة البنوك في الشركات علي أن يتم رفع تلك النسبة .

(د) علاقة الودائع الاستثمارية بالتوظيف المحلي والخارجي :

نظرا لأن الودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية يغلب عليها طابع الإيداع بالعملة المحلية ، لذلك فمن المنطقي أنه كلما زادت الودائع الاستثمارية بالعملات المحلية كلما غلب علي التوظيف الطابع

المحلي . خاصة وأن المصارف الإسلامية من طبيعة أهدافها خدمة الاقتصاد القومي ، والمساهمة في خطط التنمية حتي بالنسبة للودائع بالعملة الأجنبية يجب أن يتم توظيفها محليا لأن مصر من البلاد المستوردة لها وليست المصدرة . ووفقاً لما سبق ففي محاولة من الباحث للتعرف علي طبيعة العلاقة بين الودائع الاستثمارية وبين التوظيف من حيث تقسيمه إلي محلي وخارجي فان التقارير المالية لكل من بنك فيصل المصري والمصرف الإسلامي وكذلك إدارات التخطيط بهذه البنوك . قد ساهمت في توفير البيانات والمعلومات التي يحتاجها الباحث بغرض تحليل التوظيف إلي محلي وخارجي ودراسة طبيعة العلاقة بينها وبين الودائع الاستثمارية . وفيما يلي يعرض الباحث جدول رقم (١٢) ، التالي الذي يوضح تقسيم التوظيف ببنك فيصل إلي محلي وخارجي .

جدول رقم (١٢)
إجمالي التوظيف ببنك فيصل الإسلامي موزع حسب
التوظيف المحلي والخارجي خلال الفترة من ١٩٩٢/٨١

السنة	التوظيف المحلى		التوظيف الخارجي		جملة التوظيف	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
٨١	١٣٤	٣٨	٢٢٠	٦٢	٣٥٤	١٠٠
٨٢	٣٦٧	٤٤	٤٦٦	٥٦	٨٣٣	١٠٠
٨٣	٦٣٢	٤٩	٦٥٦	٥١	١٢٨٨	١٠٠
٨٤	٧٩٤	٥٧	٧٦٣	٤٩	١٥٥٧	١٠٠
٨٥	١١٠٣	٩٨	٥٧٨	٣٢	١٦٢١	١٠٠
٨٦	٩٧٩	٦٢	٥٩٨	٣٨	١٥٧٧	١٠٠
٨٩	١٠٠٦	٦٦	٥١٨	٣٤	١٥٢٤	١٠٠
٩٠	١٠٢٦	٦٣	٦٠٢	٣٧	١٦٢٨	١٠٠
٩١	١٠٧١	٦٢	٦٤٤	٣٦	١٧١٥	١٠٠
٩٢	١١٣١	٦٨	٥٢١	٣٢	١٦٢٥	١٠٠

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد علي البيانات الواردة بالتقارير المالية لبنك فيصل .

يلاحظ علي بيانات جدول رقم (١٢) السابق ما يلي :

- أن التوظيف المحلي ببنك فيصل يتزايد باستمرار من بداية الفترة حتى عام ١٩٨٥ ثم بدأ يتراوح بين الزيادة والنقصان ابتداءً من عام ١٩٨٦حتي نهاية فترة الدراسة .

وعلي العكس من ذلك فإن التوظيف الخارجي يتناقص باستمرار ابتداءً من عام ١٩٨١حتي عام ١٩٨٥ . ثم بدأ في التذبذب بين الارتفاع والانخفاض ابتداءً من عام ١٩٨٦ حتي نهاية فترة الدراسة .

- أن التوظيف الخارجي يتراوح بين ٢٧٪كحد أدني من إجمالي التوظيف .

وذلك عام ١٩٨٧ ، وبين ٦٢٪ عام ١٩٨١ كحد أقصي . ويري الباحث أن التوظيف الخارجي لبنك يعتبر مرتفعا بدرجة كبيرة نظرا لكون مصر من البلاد النامية التي تعاني من نقص العملات الأجنبية وتعتبر مستورداً لها وليس مصدرا .

كما أن التوظيف الخارجي لا يساعد علي خدمة قضايا التنمية المحلية كما لو تم توظيفه علي المستوي المحلي . أما فيما يتعلق بالمصرف الإسلامي فإن الجدول رقم (١٣) التالي يوضح تقسيم إجمالي التوظيف بين المحلي والخارجي .

جدول رقم (١٣)
إجمالي التوظيف بالمصرف الإسلامي موزع حسب التوظيف المحلي والخارجي
خلال الفترة من ١٩٨٥ : ١٩٩١

السنة	التوظيف الداخلي		التوظيف الخارجي		إجمالي التوظيف	
	القيمة	٪	القيمة	٥	القيمة	٪
٨٥	٤٣٨	٦٨	٢٠٦	٣٢	٦٤٤	١٠٠
٨٦	٥٩٠	١٠٠	-	-	٥٩٠	١٠٠
٨٧	٤٧٦	٧٧	١٤٢	٢٣	٦١٨	١٠٠
٨٨	٤٧١	٧٩	١٢٥	٢١	٥٩٦	١٠٠
٨٩	٤٤١	٧٦	١٣٩	٢٤	٥٨٠	١٠٠
٩٠	٤٣٩	٧٥	١٤٦	٢٥	٥٨٥	١٠٠
٩١	٤٧٠	٧٨	١٣٣	٢٢	٦٠٣	١٠٠

المصدر : ادارة التخطيط بالمصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية

* لم يتمكن الباحث من الحصول علي توزيع التوظيف المحلي والخارجي قبل عام ١٩٨٥.

يلاحظ من جدول رقم (١٣) السابق ما يلي :

- هناك تذبذب وعدم استقرار فيما يتعلق بنسب التوظيف المحلي والخارجي بالمصرف الإسلامي ، والحد الأدني للتوظيف المحلي هو ٦٨٪من إجمالي التوظيف وذلك عام ١٩٨٥ .

والحد الأقصي ١٠٠٪ من إجمالي التوظيف عام ١٩٨٦ .

- نسب التوظيف المحلي في المصرف الإسلامي تفوق مثيلتها ببنك فيصل الإسلامي المصري حيث يبلغ المتوسط العام لنسب التوظيف بالمصرف ٧٩٪ من إجمالي التوظيف . في حين أن المتوسط العام لنسب التوظيف المحلي ببنك فيصل ٥٥٪ من إجمالي التوظيف . وهو ما يعني أن المصرف الإسلامي أكثر مساهمة في خدمة قضايا التنمية المحلية وأكثر احساساً بما تعانيه البلاد من مشكلات اقتصادية واجتماعية . هذا مع الفارق الهائل في إمكانات كل من المصرفيين من الناحية المالية .

وفي محاولة من البحث لتحديد مدي تأثير الودائع الاستثمارية علي اتجاهات كل من بنك فيصل وللمصرف الإسلامي نحو التوظيف الداخلي والخارجي وتحديد طبيعة العلاقة بين الودائع الاستثمارية وتوزيع التوظيف إلي محلي وخارجي وتحديد طبيعة العلاقة بين الودائع الاستثمارية وتوزيع التوظيف إلي محلي وخارجي باستخدام التحليل الإحصائي اتضح ما يلي :

بالنسبة لبنك فيصل الإسلامي :

أثبت التحليل الإحصائي باستخدام معاملات الارتباط لتحديد نوعية وقوة العلاقة بين توزيع التوظيف إلي محلي وخارجي وبين الودائع الاستثمارية لبنك فيصل عدم وجود علاقة لرتباط بين المتغيرين وهو ما يعني بإنه لا توجد علاقة بين الودائع الاستثمارية وبين توزيع التوظيف إلى محلي وخارجي .

بالنسبة للمصرف الإسلامي :

اتضح من التحليل الإحصائي أيضا باستخدام معاملات الارتباط أنه لا توجد علاقة جوهرية بين الودائع الاستثمارية وبين توزيع التوظيف إلي محلي وخارجي .

ويرجع عدم وجود علاقة بين الودائع الاستثمارية وتوزيع التوظيف إلي محلي وخارجي في كل من بنك فيصل الإسلامي المصري ، وللمصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية من جهة نظر الباحث إلي أن توزيع التوظيف بين المحلي والخارجي في كل من المصرفين يتم بطريقة عشوائية وليس طبقاً لأسس علمية ، وتخطيط جيد قائم علي أساس رغبة القائمين علي إدارة هذه البنوك في خدمة قضايا التنمية المحلية .

وإنما تقوم عملية توزيع التوظيف بين المحلي والخارجي وفقا للفرص المتاحة في السوق (المحلي أو الخارجي) للاستثمار أو المضاربة بالإضافة إلي رغبة القائمين علي الإدارة في البنوك الإسلامية في مصر في الهروب من القيود والمعوقات والروتين المصاحب لعمليات التوظيف المحلي حتي لو كانت النتيجة المترتبة علي ذلك هو ضعف مساهمة البنوك الإسلامية في النهوض بعمليات التنمية المحلية .

وفي هذا الشأن يوحي الباحث بضرورة تخفيف القيود والمعوقات المصاحبة لعمليات التوظيف المحلي من قبل الأجهزة المسئولة بالدولة . وكذلك يوحي الباحث بالحد من الإجراءات الروتينية التي تفرضها الأجهزة الحكومية علي عمليات التوظيف والاستثمار المحلي . بالإضافة إلي ضرورة قيام المسئولين عن سياسات التوظيف بالبنوك الإسلامية بضرورة الربط بين أنواع الودائع وبين توزيع التوظيف إلي محلي وخارجي .

(هـ) علاقة الودائع الاستثمارية بنشاط الزكاة :

يعتبر نشاط الزكاة الذي تقوم به البنوك الإسلامية في مصر إحدى الركائز الأساسية لتحقيق الأهداف الاجتماعية والتكافل الاجتماعي لهذه البنوك . وتخضع جميع معاملات هذه البنوك وأنشطتها لما تفرضه الأحكام والقواعد الأساسية في الشريعة الإسلامية ، وخاصة فيما يتعلق بتحريم التعامل بالربا وبأداء الزكاة المفروضة شرعا .

وتعتبر حسابات الاستثمار مصدراً أساسياً من موارد صندوق الزكاة عن طريق خصم الزكاة المستحقة شرعاً من الأرباح المحققة عن هذه الحسابات بالإضافة إلي الزكاة المستحقة علي تلك الحسابات التي حال عليها الحول .

وفيما يلي يعرض الباحث تطور موارد صندوق الزكاة بكل من بنك فيصل الإسلامي ، والمصرف الإسلامي الدولي .

جدول رقم (١٤)

تطور موارد صندوق الزكاة في بنك فيصل خلال

الفترة من ١٩٨١:١٩٩٢(فيما عدا رصيد أول المدة)

السنة	زكاة حقوق الملكية		زكاة أصحاب حسابات الاستثمار		زكاة من الأفراد		هبات وتبرعات		ايرادات متنوعة		إجمالى الموارد	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
٨١	٣٠٩	٨٠,٥	١٧	٤,٤	٣	١,٠	١٩	٦,١	–	–	٣٨٤	١٠٠
٨٢	٢٤٤	٦٩,٧	٤٤	١٢,٦	١٤	٤,٠	٤٨	١٣,٧	–	–	٣٥٠	١٠٠
٨٣	٢٣٤	٣٥,٧	٢٧٥	٤١,٩	١٠٣	١٥,٧	٤٤	٦,٧	–	–	٦٥٦	١٠٠
٨٤	٣٦٣	٤١,٦	٣٨٣	٤٣,٩	١٠٦	١٢,٢	٢٠	٢,٣	–	–	٨٧٢	١٠٠
٨٥	٦٩٧	٤٣,٨	٦٠٩	٣٨,٣	١١٤	٧,٢	٣٨	٢,٣	١٣٤	٨,٤	١٥٩٢	١٠٠
٨٦	٧٣٦	٤٢,٣	٧١٥	٤١,١	٢١٨	١٢,٥	١٣	٧.	٦٠	٣,٤	١٧٤٢	١٠٠
٨٧	٩٠٠	٤٤,٢	٧٦٧	٣٧,٧	٣٥٧	١٧,٥	١١	٥.	–	–	٢٠٣٥	١٠٠
٨٨	٣٠٦٥	٦٧,٤	١٠٤٠	٢٢,٩	٣٢٥	٧,١	١٤	٣.	١٠٦	٢,٣	٤٥٥٠	١٠٠
٨٩	٢٣٣٠	٦٥,٢	١٠٢٥	٢٨,٧	٢٠٨	٥,٨	٦	٢.	٤	١.	٣٥٧٣	١٠٠
٩٠	٢٦٦٤	٦٥,٥	٩٩٣	٢٤,٤	٣٣١	٨,١	١٠	٢.	٦٩	١,٧	٤٠٦٧	١٠٠
٩١	٢٤٦٧	٥٠,١	١٠٥١	٢١,٤	٧١٥	١٤,٥	٢١	٤.	٦٦٦	١٣,٥	٤٩٢٠	١٠٠
٩٢	٢٣٣٤	٥٠,٨	١٤٨٢	٣٢,٣	٥٣٩	١١,٥	٤٣	٩.	٢٠٦	٤,٤	٤٥٩٣	١٠٠

المصدر : من إعداد الباحث باستخدام التقارير السنوية لبنك فيصل .

يلاحظ علي جدول رقم (١٤) السابق ما يلي :

أن موارد صندوق الزكاة في بنك فيصل تشمل (بخلاف رصيد أول المدة) الزكاة المقدمة من أصحاب حقوق الملكية ، ومن أصحاب حسابات الاستثمار، ومن الأفراد ، والهبات ، والتبرعات ، بالإضافة إلي ايرادات متنوعة .

– أن نسبة نصيب اصحاب حقوق الملكية من موارد صندوق الزكاة تتناقص خلال السنوات الثلاثة الأولي (من عام ١٩٨١:١٩٨٣) ثم تأخذ في التذبذب بعد ذلك بين الارتفاع والانخفاض ويرجع ذلك إلي التذبذب في نصيب المساهمين من حصة أرباح البنك ، بالاضافة إلي التغيرات التي تحدث في حقوق الملكية بالبنك بين الزيادة والنقصان علاوة علي زيادة رأس مال البنك[١].

– أن نسبة نصيب أصحاب الحسابات الاستثمارية من موارد صندوق الزكاة في زيادة مستمرة ابتداء من عام ١٩٨١:١٩٨٤ ويرجع ذلك إلي زيادة أرقام الودائع الاستثمارية . كما يلاحظ بأنه ابتداءً من عام ١٩٨٥ بدأت هذه النسبة في التذبذب ويرجع ذلك إلي التذبذب في قيمة الودائع الاستثمارية[٢]علاوة علي زيادة حصة حقوق الملكية وكذلك الزيادة في موارد الصندوق من العناصر الأخري المكونة لموارده .

– تأتي حقوق الملكية في المرتبة الأولي من حيث الأهمية النسبية لإجمالي موارد صندوق الزكاة بمتوسط عام خلال مدة الدراسة ٥٥٪ من إجمالي الموارد ، وتحتل الحسابات الاستثمارية المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية في إجمالي موارد الصندوق بمتوسط عام ٢٩٪في حين أن الزكوات المقدمة من الأفراد تحتل المرتبة الثالثة من حيث الأهمية النسبية بمتوسط عام ٩٪ . والإيرادات المتنوعة تأتي فى المرتبة الرابعة بمتوسط عام ٤,٥٪ اما الهبات والتبرعات فكانت في المرتبة الخامسة والأخيرة من حيث أهميتها النسبية في موارد صندوق الزكاة بمتوسط عام ٢,٥٪ أما فيما يتعلق بالمصرف الإسلامي . فإن جدول رقم (١٥) ، التالي يوضح تطور موارد صندوق الزكاة (بخلاف رصيد أول المدة) .

---

(١) يرجي الرجوع إلي الجدول التي توضح تطور للموارد الذاتية لبنك فيصل .

(٢) يرجي الرجوع إلي الجدول التي توضح تطور قيمة الودائع لبنك فيصل

جدول رقم (١٥)
تطور موارد صندوق الزكاة في لمصرف الإسلامي
خلال الفترة من ٨١/ ١٩٩١(بخلاف رصيد أول المدة)

السنة	زكاة حقوق الملكية		زكاة أصحاب حسابات الاستثمار		زكاة من الأفراد وهبات والتبرعات		الإجمالي	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
٨١	-	-	-	-	-	-	-	-
٨٢	١٢٠	٨٢,٨	٢٠	١٣,٨	٥	٣,٤	١٤٥	١٠٠
٨٣	٨٨	٦١,٥	٢١	١٤,٧	٣٤	٢٣,٨	١٤٣	١٠٠
٨٤	١٢٣	٥٧,٥	١٧	٧,٩	٧٤	٣٤,٦	٢١٤	١٠٠
٨٥	١٢٤	٦٣,٩	١٧	٨,٨	٥٣	٢٧,٣	١٩٤	١٠٠
٨٦	٨	٨,٠	٢١	٢١,٠	٧١	٧١,٠	١٠٠	١٠٠
٨٧	-	-	٤٤	٤٠,٤	٦٥	٥٩,٦	١٠٩	١٠٠
٨٨	-	-	٣٤	٤٠,٥	٥٠	٥٩,٥	٨٤	١٠٠
٨٩	-	-	٣٧	٤٦,٣	٤٣	٥٣,٧	٨,٠	١٠٠
٩٠	-	-	٣٤	٥٣,١	٣٠	٤٦,٩	٦٤	١٠٠

المصدر : من اعداد الباحث استنادا إلي التقارير السنوية للمصرف .

ويلاحظ من الجدول السابق ما يلي :

- إنه ابتداءً من عام ١٩٨٢ : ١٩٨٥ كانت الزكاة المقدمة من أصحاب حقوق الملكية هي المصدر الأساسي لموارد صندوق الزكاة بالمصرف ثم انخفضت بدرجة كبيرة عام ١٩٨٦ (٨٪ فقط من موارد الصندوق) ثم تلاشت تماماً نظراً للظروف التي مر بها المصرف وتحقيق خسائر في السنوات اللاحقة .

- أن الزكاة المفروضة علي أصحاب الحسابات الاستثمارية تتسم بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض من عام ١٩٨٢ :١٩٨٥. ثم بدأت بعد ذلك ابتداءً من عام ١٩٨٦ يحدث بها ارتفاع تدريجي عام ١٩٩٠. ثم انخفضت بعد ذلك في عام ١٩٩١ .

- أن الزكاة المقدمة من الأفراد والهبات والتبرعات تتسم بعدم الانتظام ، وإنما يغلب عليها طابع التذبذب بين الارتفاع والانخفاض .

- كانت الزكاة المقدمة من أموال المساهمين تحتل المرتبة الأولي من حيث أهميتها النسبية في موارد صندوق الزكاة خلال السنوات الخمس الأولي بمتوسط عام ٥٥٪ ولكنها فقدت هذه الأهمية بعد أن اختفت زكواتهم بتحقيق خسائر بالمصرف لتحتل المرتبة الثالثة والأخيرة خلال سنوات الدراسة.

- تحتل الزكوات المقدمة من الأفراد والهبات والتبرعات المرتبة الأولي من حيث الأهمية النسبية في موارد صندوق الزكاة بمتوسط عام ٤٤٪ خلال سنوات الدراسة بينما تحتل زكاة أصحاب الحسابات الاستثمارية المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية في موارد الصندوق بمتوسط عام ٢٩٪خلال فترة الدراسة . وباستخدام بيانات الجدولين السابقين الذين تم من خلالهما عرض موارد صندوق الزكاة بكل من بنك فيصل الإسلامي ، والمصرف الإسلامي وتحديد مدي مساهمة حسابات الاستثمار في تلك الموارد ثم تحديد طبيعة العلاقة بين موارد صندوق الزكاة وبين الودائع الاستثمارية باستخدام معاملات الارتباط التي اتضح منها :

بالنسبة لبنك فيصل : في محاولة من الباحث لتحديد طبيعة العلاقة بين موارد صندوق الزكاة ببنك فيصل الإسلامي وبين الودائع الاستثمارية بذات البنك أثبت التحليل الإحصائي باستخدام معاملات الارتباط أن هناك علاقة قوية بين موارد صندوق الزكاة وبين الودائع الاستثمارية حيث بلغت قيمة معامل الارتباط ٩٣، وثبتت معنويته عند مستوي ثقة ٥٪ .

بالنسبة للمصرف الإسلامي : اتضح من التحليل الإحصائي أن معامل الارتباط بين موارد صندوق الزكاة وبين الودائع الاستثمارية بالمصرف يبلغ ٧٧، وقد ثبتت معنويته عند مستوي ثقة ٥٠٪ وهوما يعني أن هناك علاقة قوية بين الودائع الاستثمارية بالمصرف وبين موارد صندوق الزكاة به .

والنتيجة التي توصل إليها الباحث من خلال الدراسة الإحصائية بكل من بنك فيصل والمصرف أنها تدل دلالة واضحة بأن زيادة الودائع الاستثمارية وتنميتها والعمل علي استقرارها والمحافظة علي معدلات نموها من شأنه أن يساعد البنوك الإسلامية في أداء رسالتها الاجتماعية وإحياء فريضة الزكاة وتحقيق مباديء التكافل الاجتماعي وهو الأمر الذي يساعد في النهاية علي زيادة قدرة تلك البنوك في تحقيق أهدافها الاجتماعية .

أولا : النتائج :

يلخص الباحث ما سبق دراسته في ما يلي :

١- انخفاض رأس المال بصفة خاصة وحقوق الملكية بصفة عامة لدي البنوك الإسلامية خاصة إذا قورنت بالودائع . الأمر الذي ينتج عنه عدم توفير المرونة الكافية أمام إدارات هذه البنوك في توظيف مواردها ، علاوة علي عدم توافر الجرأة في ارتياد مجالات توظيف طويلة الأجل .

٢- عدم استقرار الودائع بصفة عامة والودائع الاستثمارية بصفة خاصة الأمر الذي يؤثر علي خطط التوظيف بالبنوك الإسلامية وبصفة خاصة التوظيف الاستثماري .

٣- يوجد جانب كبير من الودائع الاستثمارية لدي البنوك الإسلامية غير موظف بالكامل وهو ما يتنافي مع القواعد العلمية لإدارة المصارف .

٤- لا توجد علاقة جوهرية بين إجمالي التوظيف ببنك فيصل وبين الودائع الاستثمارية وإنما يرتبط إجمالي التوظيف بإجمالي الموارد بالبنك .

٥- توجد علاقة جوهرية بين إجمالي التوظيف بالمصرف وبين الودائع الاستثمارية .

٦- بالرغم من أن ودائع البنوك الإسلامية يغلب عليها طابع طول الأجل ممثلة في الودائع الاستثمارية إلا أن البنوك تقوم بتوظيف غالبيتها توظيفاً قصير الأجل بما يتنافي مع قاعدة توازن الآجال التمويلية ودافعها من ذلك هو تفضيل التوظيف الذي يتسم بسرعة الدوران رغبة في تحقيق أعلي ربح .

٧- لا توجد علاقة جوهرية بين الودائع الاستثمارية بالبنوك الإسلامية وبين توظيف الأموال بها من حيث صيغ التوظيف المختلفة .

٨- أن البنوك الإسلامية تتبع مبدأ العشوائية في توزيع الودائع الاستثمارية علي صيغ التوظيف المختلفة دون مراعاة لقاعدة تناسب الآجال التي تنص علي أن الموارد طويلة الاجل ينبغي توظيفها في صيغ طويلة الأجل .

٩- أن توظيفات البنوك الإسلامية لأموالها يتركز بصورة كبيرة في أوجه التوظيف قصير ومتوسط الأجل بما يتنافي مع طبيعة مواردها .

١٠- لا توجد علاقة قوية بين الودائع الاستثمارية بالبنوك الإسلامية وبين التوظيف من حيث آجاله .

١١- ارتفاع أرقام ونسب التوظيف الخارجي بالبنوك الإسلامية بما يتنافى مع أهدافها وفلسفتها التي قامت عليها .

١٢- لا توجد علاقة جوهرية بين الودائع الاستثمارية بالبنوك الإسلامية وبين تقسيم التوظيف إلي محلي وخارجي .

١٣- تحتل الزكاة المفروضة علي الودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية المرتبة الثانية من حيث أهميتها النسبية بالنسبة لإجمالي موارد صناديق الزكاة بتلك البنوك.

١٤- أثبت التحليل الإحصائي وجود علاقة قوية بين الودائع الاستثمارية بالبنوك الإسلامية وبين موارد صناديق الزكاة الأمر الذي يترتب عليه أن زيادة ونمو الودائع الاستثمارية يساعد علي زيادة ونمو نشاط الزكاة بتلك البنوك وبالتالي إرساء مبادئ التكافل الاجتماعي كهدف من أهداف البنوك الإسلامية .

ثانيا : التوصيات

وفقا للنتائج السابقة فإن الباحث يوصي بما يلي :

١- حسن اختيار وتكوين وتدريب الكوادر المصرفية العاملة في البنوك الإسلامية فيما يتعلق بأهمية الودائع الاستثمارية ، وكيفية توزيعها علي أوجه التوظيف الإسلامي بما يتفق مع آجال تلك الودائع .

٢- ضرورة وجود علاقة نسبية بين حجم رأس المال لدي البنوك الإسلامية ، وحجم الودائع بها مما يعني أن زيادة الودائع وخاصة الاستثمار يستلزم زيادة رأس المال بما يساعد علي إيجاد التوازن بين مكونات موارد البنوك الإسلامية وتوفير المرونة والجرأة أمامها في عمليات التوظيف والاستثمار .

٣- ضرورة قيام البنوك الإسلامية بالاعتماد الكامل علي التخطيط لزيادة ودائعها الاستثمارية ، وبالتالي زيادة توظيفاتها وذلك عن طريق الاعتماد علي جمع المعلومات اللازمة للتعرف على الفرص الاستثمارية خاصة تلك المتعلقة بحاجات المجتمع .

٤- ضرورة وضع أولويات للاستثمار تتناسب مع احتياجات المجتمع وتتمشي مع أحكام الشريعة الإسلامية مع التزام البنوك بهذه الأولويات عند المفاضلة بين بدائل التوظيف المتاحة أمامها.

٥- تغيير وتطوير فلسفة إدارة البنوك الإسلامية تغييراً جذرياً وذلك بالتخلي عن سياسة الحذر التمويلي المتبعة حالياً والتي تميل بإدارات تلك البنوك نحو تفضيل التوظيف قصير ومتوسط

الأجل . وتنمية تحمل المخاطر التي تساعد علي زيادة التوظيف طويل الأجل بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٦- التوسع في أسلوب الودائع الاستثمارية للمخصصة لمشروعات معينة يعلمها صاحب الوديعة ويباشر نموها .

٧- ضرورة قيام الدولة بتخفيف الأعباء والقيود المفروضة علي البنوك الإسلامية ، وتعديل قانون البنوك والائتمان خاصة فيما يتعلق برفع نسبة الـ ٢٥٪ لتصبح علي الأقل ٥٠٪ للمساهمة في زيادة التوظيف طويل الأجل .

٨- ضرورة قيام الدولة بالحد من الاجراءات الروتينية المفروضة علي عمليات التوظيف والاستثمار المحلي لتشجيع البنوك الإسلامية علي التوسع في التوظيف الداخلي .

٩- ضرورة الربط بين الودائع الاستثمارية وبين سياسات التوظيف المتبعة بالبنوك الإسلامية بحيث يتم التوسع في التوظيف المحلي طويل الأجل بما يتفق مع طبيعة الودائع الاستثمارية.

١٠- ضرورة قيام البنوك الإسلامية بالعمل علي زيادة ودائعها وبصفة خاصة الودائع الاستثمارية لما لها من اهمية كبيرة حيث تعتمد عليها البنوك اعتمادا كبيرا في سياسات التوظيف والاستثمار من خلال ما يلي :-

(أ) المحافظة علي سمعة البنك في السوق المصرفية . حيث تعتبر سمعة البنك وطبيعة شهرته من الأمور الهامة المؤثرة علي تنمية ودائعه . ذلك أن الأفراد والمؤسسات غالبا ما تبحث عن مصرف مرموق وموثوق به لإيداع أموالها . وتبني تلك السمعة من خلال سرعة أداء العمليات والعمل علي راحة العملاء ، وكفاءة العاملين بالمصرف ، ومستويات الأرباح المحققة .

(ب) زيادة نوعية وحجم الخدمات التي يقدمها البنك . وذلك أن البنوك الإسلامية تعمل في سوق يسودها التنافس ومن ثم يجب أن تعمل علي التميز وسط المنافسين .

(ج) استقرار سياسات البنك وأهدافه وتدعيم مركزه المالي . حيث تعتبر سياسات البنك وأهدافه الخاصة بالاستثمار والتوظيف من الأمور التي ينظر إليها العملاء وكأساس للحكم علي كفاءة الإدارة . كما أن تدعيم المركز المالي للبنك من خلال زيادة حقوق ملكية يعطي مزيد من الأمان والثقة والضمان للمتعاملين مع البنك الحاليين أو المرتقبين .

(د) الانتشار الجغرافي للبنوك الإسلامية . فبنك فيصل بما لديه من فروع تبلغ أربعة عشر فرعا بالإضافة إلي عشرة فروع تابعة للمصرف الإسلامي لا تكفي بأي حال من الأحوال لتغطية

الأقاليم . وإنما يلاحظ أن غالبية هذه الفروع تتركز في القاهرة الكبري مع إهمال الأقاليم الأخـري خاصة بالنسبة للمصرف الإسلامي ذلك أن المودع يبحث عن مكـان قريـب ليودع بـه أموالـه . وهو ليس علي استعداد للسفر وتحمل المشاق لإيداع أمواله في أحد الفروع البعيدة عن محل إقامتـه أو عمله . لذلك يجب أن تسعي البنوك الإسلامية إلي الذهاب إلي العميل في موطنه .

وبناءاً علي ذلك يجب أن يتوافر من جانب الأجهزة الحكوميـة والبنـك المركـزي رغبـة في مسـاعدة البنـوك الإسـلامية علـي افتتـاح المزيـد مـن الفـروع في كافـة الأقـاليم لأن رسـالة البنـوك الإسلامية هي خدمة المجتمع والنهوض بالاقتصاد القومي والمساهمة في حل المشاكل البيئية .

المراجع[1]

١- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي ، تقييم المسئولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية في ج.م.ع، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ،١٩٩٠.

٢- الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية ، الأصول الشرعية والأعمال المصرفية في الإسلام ، الجزء الخامس ، المجلد الأول ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٢.

٣- د. غريب الجمال ، المصارف والأعمال لمصرفية في الشريعة الإسلامية والقانون ، دار الشروق ومؤسسة لرسالة ، بيروت (بدون تاريخ) .

٤- جهاد عبد الله حسين أبو عويمر ، الترشيد الشرعي للبنوك القائمة ، من مطبوعات الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، ١٩٨٦.

٥- د. شوقي شحاتة ، البنوك الإسلامية ، دار الشروق ، جدة ، ١٩٧٧.

٦- د . أحمد نبيل عبد الهادي ، النواحي المنهجية والعلمية في إدارة أعمال البنوك التجارية، القاهرة، ١٩٨٥.

٧- عبد السميع المصري ، المصرف الإسلامي علميًا وعمليًا ، مكتبة وهبة القاهرة ، ١٩٨٨ .

٨- د . إبراهيم الصعيدي ، أنواع الودائع في المصارف الإسلامية ، بحث غير منشور ، دبي : بنك دبي الإسلامي ، مركز التدريب على الأعمال المصرفية ، (بدون تاريخ) .

٩- جاد الرب عبد السميع حسانين ، مفهوم تعظيم العائد وأثره علي سياسات توظيف الأموال في البنوك الإسلامية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة، جامعة المنصورة ، ١٩٩٣ .

١٠- د. محمد علي سويلم ، تقييم أداء المصارف الإسلامية بمدلول الوساطة المالية ، الطبعة الأولي ١٩٨٧.

١١- بنك فيصل الإسلامي المصري ، ١٠سنوات من العطاء ،١٩٩٠ .

---

(١) رتبت المراجع حسب ورودها في البحث .

١٢- د. طلعت أسعد عبد الحميد ، إدارة البنوك : مدخل تطبيقي ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

١٣- مصطفي عبد الله الهمشري ، الأعمال المصرفية والإسلام ، من مطبوعات مجمع البحوث الإسلامية ، القاهرة (بدون تاريخ).

١٤- د. عبد الله الجزيري ، محمد التهامي ، أساليب توظيف الأموال في البنوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بنك فيصل الإسلامي ، القاهرة ، ١٩٨٣.

١٥- د. سيد الهواري ، المعضلة الرباعية في إدارة الأموال في البنوك الإسلامية ، برنامج الاستثمار والتمويل والمشاركة ، جدة ، (بدون تاريخ) .

١٦- د. سيد الهواري ، ما معني بنك إسلامي ، من مطبوعات الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ,القاهرة ، ١٩٨٢ .

١٧-د. حنفي زكي عيد ، دراسة الجدوي للمشروعات الاستثمارية ، مطبعة دار البيان، القاهرة ١٩٧٩ .

إصدارات المعهد العالمى للفكر الإسلامى

أولاً - سلسلة إسلامية المعرفة :

- إسلامية المعرفة : المبادئ وخطة العمل، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- الوجيز فى إسلامية المعرفة : المبادئ العامة وخطة العمل مع أوراق العمل لمؤتمرات الفكر الإسلامى، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م. أعيد طبعه فى المغرب والأردن والجزائر. (الطبعة الثانية ستصدر قريباً).
- نحو نظام نقدى عادل، للدكتور محمد عمر شابرا، ترجمة عن الإنجليزية سيد محمد سكر، وراجعه الدكتور رفيق المصرى، الكتاب الحائز على جائزة الملك فيصل العالمية لعام ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، الطبعة الثالثة (منقحة ومزيدة)، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
- نحو علم الإنسان الإسلامى، للدكتور أكبر صلاح الدين أحمد، ترجمة عن الإنجليزية الدكتور عبد الغنى خلف الله، الطبعة الأولى، (دار البشير / عمان الأردن) ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- منظمة المؤتمر الإسلامى، للدكتور عبد الله الأحسن، ترجمة عن الإنجليزية الدكتور عبد العزيز الفائز، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.
- تراثنا الفكرى، للشيخ محمد الغزالى، الطبعة الثانية، (منقحة ومزيدة) ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.
- مدخل إلى إسلامية المعرفة : مع مخطط لإسلامية علم التاريخ، للدكتور عماد الدين خليل، الطبعة الثانية (منقحة ومزيدة)، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.
- إصلاح الفكر الإسلامى، للدكتور طه جابر العلوانى، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.

ثانياً - سلسلة إسلامية الثقافة :

- دليل مكتبة الأسرة المسلمة، خطة وإشراف الدكتور عبد الحميد أبو سليمان، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م، الطبعة الثانية (منقحة ومزيدة) الدار العالمية للكتاب الإسلامى / الرياض ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
- الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف، للدكتور يوسف القرضاوى (بإذن من رئاسة المحاكم الشرعية بقطر)، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

ثالثاً - سلسلة قضايا الفكر الإسلامى :

- حجية السنة، للشيخ عبد الغنى عبد الخالق، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م، (الطبعة الثانية ستصدر قريباً).

- أدب الاختلاف في الإسلام، للدكتور طه جابر العلواني، (بإذن من رئاسة المحاكم الشرعية - بقطر)، الطبعة الخامسة (منقحة ومزيدة) ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- الإسلام والتنمية الاجتماعية، للدكتور محسن عبد الحميد، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
- كيف نتعامل مع السنة النبوية: معالم وضوابط، للدكتور يوسف القرضاوي، الطبعة الثانية ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.
- كيف نتعامل مع القرآن: مدارسة مع الشيخ محمد الغزالي أجراها الأستاذ عمر عبيد حسنة، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
- مراجعات في الفكر والدعوة والحركة، للأستاذ عمر عبيد حسنة، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.

رابعاً - سلسلة المنهجية الإسلامية:

- أزمة العقل المسلم، للدكتور عبد الحميد أبو سليمان، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.
- المنهجية الإسلامية والعلوم السلوكية والتربوية: أعمال المؤتمر العالمي الرابع للفكر الإسلامي، الجزء الأول: المعرفة والمنهجية، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

الجزء الثاني: منهجية العلوم الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

الجزء الثالث: منهجية العلوم التربوية والنفسية، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

- معالم المنهج الإسلامي، للدكتور محمد عمارة، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.

خامساً - سلسلة أبحاث علمية:

- أصول الفقه الإسلامي: منهج بحث ومعرفة، للدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- التفكر من المشاهدة إلى الشهود، للدكتور مالك بدري، الطبعة الأولى (دار الوفاء - القاهرة، مصر)، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.

سادساً - سلسلة المحاضرات:

- الأزمة الفكرية المعاصرة: تشخيص ومقترحات علاج، للدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

سابعاً - سلسلة رسائل إسلامية المعرفة:

- خواطر في الأزمة الفكرية والمأزق الحضاري للأمة الإسلامية، للدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

- نظام الإسلام العقائدى فى العصر الحديث، للأستاذ محمد المبارك، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.
- الأسس الإسلامية للعلم، (مترجماً عن الانجليزية)، للدكتور محمد معين صديقى، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.
- قضية المنهجية فى الفكر الإسلامى، للدكتور عبد الحميد أبو سليمان، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.
- صياغة العلوم صياغة إسلامية، للدكتور اسماعيل الفاروقى، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.
- أزمة التعليم المعاصر وحلولها الإسلامية، للدكتور زغلول راغب النجار، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

ثامناً - سلسلة الرسائل الجامعية :

- نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبى، للأستاذ أحمد الريسونى، الطبعة الأولى، دار الأمان - المغرب، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م، الدار العالمية للكتاب الإسلامى - الرياض ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
- الخطاب العربى المعاصر: قراءة نقدية فى مفاهيم النهضة والتقدم والحداثة (١٩٧٨-١٩٨٧)، للأستاذ فادى إسماعيل، الطبعة الثانية (منقحة ومزيدة)، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
- منهج البحث الاجتماعى بين الوضعية والمعيارية، للأستاذ محمد محمد إمزيان، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.
- المقاصد العامة للشريعة: للدكتور يوسف العالم، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.
- التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية مقارنة فى ضوء المنظور الحضارى الإسلامى، للأستاذ نصر محمد عارف، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

تاسعاً - سلسلة الأدلة والكشافات :

- الكشاف الاقتصادى لآيات القرآن الكريم، للأستاذ محى الدين عطية، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.
- الفكر التربوى الإسلامى، للأستاذ محى الدين عطية، الطبعة الثانية (منقحة ومزيدة) ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
- الكشاف الموضوعى لأحاديث صحيح البخارى، للأستاذ محى الدين عطية، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
- قائمة مختارة حول المعرفة والفكر والمنهج والثقافة والحضارة، للأستاذ محى الدين عطية، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

الموزعون المعتمدون لمنشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي

في شمال أمريكا :

المكتب العربي المتحد
United Arab Bureau
P.O Box 4059
Alexandria, VA 22303, U.S.A.
Tel: (703) 329-6333
Fax: (703) 329-8052

خدمات الكتاب الإسلامي
Islamic Book Service
10900 W. Washington St.
Indianapolis, IN 46231 U.A.S.
Tel: (317) 839-9248
Fax: (317) 839-2511

في أوربا :

المؤسسة الإسلامية
The Islamic Foundation
Markfield Da'wah Centre, Ruby Lane
Markfield, LeicesterLE6 ORN, U.K.
Tel: (44-530) 244-944 / 45
Fax: (44-530) 244-946

خدمات الإعلام الإسلامي
Muslim Information Services
233 Seven Sister Rd.
London N4 2DA, U.K.
Tel: (44-71) 272-5170
Fax: (44-71) 272-3214



المملكة العربية السعودية :
الدار العالمية للكتاب الإسلامي
ص.ب : ٥٥١٩٥ الرياض : ١١٥٣٤
تليفون: 0818-465-1 (966)
فاكس: 3489-463-1 (966)

المملكة الأردنية الهاشمية :
المعهد العالمي للفكر الإسلامي
ص.ب : ٩٤٨٩ – عمان
تليفون: 639992-6 (962)
فاكس: 611420-6 (962)

لبنان :
المكتب العربي المتحد
ص.ب : 135888 بيروت
تليفون: 807779
تيلكس: 21665 LE

المغرب :
دار الأمان للنشر والتوزيع
4 زنقة المأمونية
الرباط
تليفون: 723276 (7-212)

مصر :
النهار للطبع والنشر والتوزيع
٧ ش الجمهورية – عابدين – القاهرة
تليفون: 3913688 (202)
فاكس: 9520-340 (202)

الهند :
Genuine Publications & Meia (Pvt.) Ltd.
P.O. Box 9725 Jamia Nager
New Delhi 100 025 India
Tel: (91-11) 630-989
Fax: (91-11) 684-1104

المعهد العالمي للفكر الإسلامي

المعهد العالمي للفكر الإسلامي مؤسسة فكرية إسلامية ثقافية مستقلة أنشئت وسجلت في الولايات المتحدة الأمريكية في مطلع القرن الخامس عشر الهجري (١٤٠١هـ - ١٩٨١م) لتعمل على:

- توفير الرؤية الإسلامية الشاملة، في تأصيل قضايا الإسلام الكلية وتوضيحها، وربط الجزئيات والفروع بالكليات والمقاصد والغايات الإسلامية العامة.
- استعادة الهوية الفكرية والثقافية والحضارية للأمة الإسلامية، من خلال جهود إسلامية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ومعالجة قضايا الفكر الإسلامي.
- إصلاح مناهج الفكر الإسلامي المعاصر، لتمكين الأمة من استئناف حياتها الإسلامية ودورها في توجيه مسيرة الحضارة الإنسانيَة وترشيدها وربطها بقيم الإسلام وغاياته.

ويستعين المعهد لتحقيق أهدافه بوسائل عديدة منها:

- عقد المؤتمرات والندوات العلميّة والفكريّة المتخصصة.
- دعم جهود العلماء والباحثين في الجامعات ومراكز البحث العلمي ونشر الإنتاج العلمي المتميز.
- توجيه الدراسات العلميّة والأكاديمية لخدمة قضايا الفكر والمعرفة.

وللمعهد عدد من المكاتب والفروع في كثير من العواصم العربية والإسلامية وغيرها يمارس من خلالها أنشطته المختلفة، كما أن له اتفاقات للتعاون العلمي المشترك مع عدد من الجامعات العربية الإسلامية والغربيّة وغيرها في مختلف أنحاء العالم.

The International Institute of Islamic Thought
555 Grove Street (P.O. Box 669)
Herndon, VA 22070-4705 U.S.A
Tel: (703) 471-1133
Fax: (703) 471-3922
Telex: 901153 IIIT WASH



هذا الكتاب

هو الكتاب الرابع والعشرون فى سلسلة دراسات فى الاقتصاد الإسلامى التى يصدرها المعهد العالمى للفكر الإسلامى . وتمثل هذه السلسلة نتاج مشروع دراسة صيغ المعاملات المصرفية ، والاستثمارية ، والمالية المستخدمة فى المؤسسات الإسلامية ، وخاصة فى البنوك ، وشركات الاستثمار .

ويغطى الكتاب مع غيره من كتب هذه السلسلة عدداً من الموضوعات المتصلة بالصيغ التى تنظم علاقات هذه المؤسسات ، سواء كانت مع غيرها من الأفراد ، والمؤسسات الأخرى ، أو فى جانب استخداماتها للأموال المتاحة لها ، أو فى جانب الخدمات الأخرى غير التمويلية التى تقوم بها .

ويناقش الكتاب الودائع الاستثمارية فى البنوك الإسلامية باعتبارها أهم مصادر أموالها ، والقناة الأساسية للحصول على الموارد المالية اللازمة لقيامها بأنشطتها المصرفية ، والأداة الرئيسية فى تحديد ورسم السياسة الاستثمارية للبنوك الإسلامية، وأحد العناصر المحددة لقدرة هذه البنوك على بلوغ أهدافها .

ويركز الكتاب على مدى ملائمة الموارد المالية المتاحة لطبيعة البنك الإسلامى ومصادر الأموال بالبنوك الإسلامية والطبيعة المميزة لها ، وطبيعة نشاط التوظيف بهذه البنوك وعلاقة الودائع الاستثمارية بنشاط التوظيف فى هذه البنوك .

